

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبة

- بلحاجي نور الهدى

تحت عنوان:

دور منطقة التجارة الحرة الافريقية في خلق فرص التسويق
الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د . عميش سميرة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د . سالم إلياس	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د . قليل نبيل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

"وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

هود الآية (88)

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني الى إنجاز هذا العمل، يسرني بصدق ووفاء أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان والتقدير الى

الأستاذ المشرف سالم إلياس

على كل ما أسداه من نصح وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل والذي غمرنا بأخلاقه وتعامله وتواضعه أسأل الله أن يجزيه خير الجزاء كما لا يفوتني جزيل الشكر الى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل المتواضع

وكذلك كل من ساهم معي وساعدني على إتمام هذا لعمل.

إهداء

الى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى الذي لم يبخل على
بأي شيء، الى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، الى أعظم رجل في الكون

أبي العزيز

الى من ساندتني في صلاتها ودعائها، من سهرت الليالي تنير دربي، ومن
تشاركني أفراحي وأساتي، الى نبع العطف والحنان، الى أجمل ابتسامة في
حياتي، الى أروع امرأة في الوجود

أمي الغالية

الى الذين ظفرت بهم هدية من الاقدار إخوة، الى المحبة التي لا تنضب، والخير
بلا حدود

إخوتي دنيا - ايمان - هديل - هزار - لؤي - أصيل

الى شريك حياتي ومؤنسي وسندي يحيي

لمن جمعتني بهم أجمل الصدف في الحياة فكانوا عوننا وسندا لي

الاهل والأصدقاء اللذين رافقوني، وشجعوا خطوتي عندما غالبتها الأيام، لكم
مني كل الحب والامتنان

نسيمة - مليكة - رحيل

نور الهدى



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

مقدمة أ-هـ

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة

الافريقية، التسويق الدولي

- 1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي - 8 -
- 1-1- مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته - 8 -
- 1-2- أهداف التكامل الاقتصادي وأشكاله - 9 -
- 1-3- دوافع التكامل الاقتصادي ومزاياه - 11 -
- 2- ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية - 14 -
- 2-1- تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية - 14 -
- 2-2- أهداف منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومبادئها - 16 -
- 3- أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية. مزاياها وفرصها - 19 -
- 3- عموميات حول التسويق الدولي - 21 -
- 3-1- تعريف التسويق الدولي وأهميته - 21 -
- 3-2- أهداف التسويق الدولي ودوافعه - 22 -
- 3-2- أشكال الدخول للأسواق الدولية - 24 -
- خلاصة الفصل الأول : - 31 -

الفصل الثاني

خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج

المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

- 1- مقومات الاقتصاد الجزائري والعلاقات الجزائرية الإفريقية - 34 -
- 1-1- مقومات الاقتصاد الجزائري - 34 -
- 1-2- العلاقات التاريخية الجزائرية الإفريقية - 36 -
- أولا - العلاقات ما قبل التاريخ - 36 -

ثالثا - العلاقات الجزائرية مع دول إفريقيا إبان الاستعمار الفرنسي	- 37 -
1-3- العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية	- 38 -
2- الأسواق الدولية الواعدة لصادرات الجزائرية واستراتيجية ترقيتها	- 39 -
2-1- المنتجات الجزائرية النفطية وغير النفطية الموجهة للتصدير	- 39 -
2-2- استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .	- 42 -
2-3- إفريقيا سوق واعدة للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات	- 44 -
3- الفرص والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية -	47 -
3-1- الفرص التي تستفيد منها صادرات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية	- 47 -
3-2- التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الإفريقية	- 48 -
3-3- دور منطقة التجارة الحرة في تنويع الصادرات الجزائرية	- 54 -
خلاصة الفصل الثاني	- 56 -
خاتمة	Erreur ! Signet non défini.....
قائمة المراجع	- 62 -
الملخص	

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
36	قيم ونسب الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2019-2020	01
37	واردات الجزائر خلال الفترة 2016-2022	02
37	هيكل الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الأكثر استيرادا من الجزائر خلال الفترة 2016-2020	03
40	تطور المبادلات التجارية بين الجزائر ومناطق القارة الافريقية خلال الفترة 2016-2020	04
41	الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2018-2019	05
42	تطور الصادرات الجزائرية للمنتجات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2018-2020	06
51	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال فترة 2015-2019	07
52	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة للجزائر حسب الأقاليم المستثمرة 2015 - 2019	08
53	أهم الدول المستوردة للسلع من الجزائر خلال سنة 2020	09
54	أهم الدول المصدرة للسلع الى الجزائر خلال سنة 2020	10

فهرس المحتويات

قائمة الاشكال والمخططات

الصفحة	العنوان	الرقم
44	الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات للفترة 2018-2020	01
53	الحصص النسبية لاهم الدول المستوردة للسلع الى الجزائر للفترة 2020	02
54	توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية سنة 2020	03
55	الحصص النسبية لاهم الدول المصدرة للسلع الى الجزائر 2020	04
56	توزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية سنة 2020	05

مقدمة

مقدمة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا في العلاقات الاقتصادية الدولية، كان من أبرزها محاولات الدول المتقدمة والدول النامية إقامة تجمعات وتكتلات اقتصادية فيما بينها، للاستفادة من مزايا السوق الواسعة وتحرير التجارة، ومزايا التخصص وتقسيم العمل على مستوى الإقليمي، ومزايا الإنتاج الكبير، التي تتعاضد في نطاق الصناعات الحديثة ذات التكنولوجيا المتطورة. فالتكتل الإقليمي بين الدول منهج علمي لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية، وهو أيضا إتجاه يشير الى عزم الدول أعضاء التكتل أن تستغل جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة، لكي تضمن لها نوعا من الاستقلال ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتي بدلا من الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة .

ولعل من أبرز التكتلات الاقتصادية وأكثرها نجاحا، الاتحاد الأوروبي الذي يعد رائدا في مجال التكامل الاقتصادي، وتسعى العديد من الدول للسير على ذات المنهج الذي إتجهته دول الاتحاد الأوروبي، وعلى غرار القارة السمراء حيث شهدت منطقة التجارة الحرة الافريقية عدة محاولات لتأسيسها، بالنظر لما تملكه من موارد وإمكانيات طبيعية هائلة، لم تستغل بالشكل المطلوب، كما أضحت مكانا للتنافس بين كبريات الدول والشركات والمؤسسات الدولية النشطة، وبالنظر الى هشاشة معظم الاقتصاديات الافريقية وعدم استقرارها عبر فترات متعاقبة، أصبحت بلدان القارة أكثر الدول حاجة الى تشكيل تكتلات اقتصادية، رغبة منها في الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي .

يحظى التسويق الدولي في الوقت الراهن باهتمام كبير، ويرجع ذلك الى التطورات الهائلة التي شهدتها التكتلات الاقتصادية، حيث قامت كثير من الدول بوضع سياسات تسعى من خلالها لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، من خلال تحسين الجودة والالتزام بالمواصفات العالمية التي تضمن حماية البيئة في عملية الإنتاج.

وتعمل الجزائر في الوقت الحالي على تعزيز موقعها ضمن التجارة الدولية وفك التبعية لقطاع المحروقات، وهذا ما يجعلها مجبرة على تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، ومحاولة تنويعها عن طريق التحول الى اقتصاد منتج، وخلق منتجات تنافسية داخل السوق الدولي، من خلال الاهتمام بالقطاعات الواعدة وتدعيم الصادرات الجزائرية، حيث سعت الجزائر في السنوات الأخيرة بدعم التواجد في التكتلات الإقليمية خاصة منها الافريقية كمنطقة التجارة الحرة الافريقية وهذا من أجل دعم وتنمية تواجدهم الصادرات الجزائرية في هذه الأسواق .

1- إشكالية الدراسة :

من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي :

ما هو دور منطقة التجارة الحرة الافريقية في خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ؟

هذه الإشكالية تؤدي بنا الى طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو التكامل الاقتصادي ؟ وماهي أهم التكتلات الاقتصادية الفاعلة في افريقيا ؟
- ماهي إجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الى افريقيا ؟
- ما هو واقع العلاقات الجزائرية الافريقية في ظل تعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ؟

2- فرضيات الدراسة :

للإجابة على هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات الآتية :

- يعد التكامل الاقتصادي فرصة للتعاون وتحقيق التنمية الاقتصادية .
- يساهم التكامل الاقتصادي في تحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وعوامل الإنتاج، وهذا ما ساهم في بروز منطقة التجارة الحرة الافريقية .
- للجزائر قدرات كامنة وهائلة تمكنها من تنويع إقتصادها والخروج من التبعية للمحروقات خاصة في ظل انضمامها لمنطقة التجارة الحرة الافريقية .

3- أهداف الدراسة:

- يعالج ظاهرة مهمة هي التكامل الاقتصادي، ويساعد في التعرف على دوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية .
- محاولة الوقوف على أهم مقومات الاقتصادية الجزائرية، والعلاقات الاقتصادية التجارية الافريقية .
- محاولة التعرف على قدرات وإمكانيات الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات .
- معرفة أهم الفرص التي يمكن استغلالها عبر فتح أسواق جديدة في منطقة التجارة الحرة الافريقية بالإضافة الى ابراز الاستراتيجيات التي تساهم في رفع من أداء الصادرات الجزائرية في هذه المنطقة في المستقبل .

4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات خارج المحروقات، ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وخلق ثروة وجلب العملة الصعبة وتوازن الميزان التجاري، ومحاولة

الجزائر التحرر من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وما يتبع ذلك من مخاطر تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، ومخاطر نزوبها مستقبلا، وكذا لكونها تدرس إشكالية جديدة تسعى الحكومة الى تحقيقها وهي نفاذ الصادرات الى السوق الافريقية الواعدة .

5- المنهج المتبع في الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة، تم اعتماد المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري بإبراز مختلف الجوانب التي تشمل موضوع الدراسة، والمنهج التحليلي في عرض البيانات والجداول وتحليلها، وكذا تحليل واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين الجزائر وإفريقيا .

6- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أسباب اختيار هذا الموضوع الى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية .

الأسباب الموضوعية :

- في حالة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الافريقية على النحو المرجو، فإن هذه الاتفاقية فرصة حقيقية لنهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث تمثل سوقا واسعا لتسويق المنتجات الجزائرية خاصة خارج قطاع المحروقات وإقامة مشاريع استثمارية وواعدة .

الأسباب الذاتية:

- وتتمثل في ميول الطالبة الى البحث والدراسة في المواضيع المتعلقة بالتجارة الدولية .
- محاولة الغوص في المواضيع المستجدة .

7- صعوبات الدراسة :

- لقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق :
- نقص البيانات خاصة بعض المؤشرات في بعض السنوات .
 - نقص المراجع التي تناولت الموضوع باعتبار منطقة التجارة الحرة الافريقية موضوع حديث .

8- الدراسات السابقة :

- دراسة حفاف وليد، الموسوعة بعنوان: مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية - المزايا والتحديات، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، المجلد 13، العدد 03، 2020، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم المزايا والفرص التي يمكن أن توفرها هذه المنطقة للدول الافريقية، وأهم التحديات التي يمكن أن تقف أمامها، حيث تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الافريقي، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها: بالرغم من التحديات

المختلفة، التي تعترض دخول منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية العمل فعليا، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الافريقية التي أدت الى تذييل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة، إذ أن هذه الاتفاقية خطة عمل لتعزيز التجارة البينية الافريقية لمعالجة القيود الرئيسية أمام التجارة والتنوع داخل إفريقيا التي تشمل: السياسة التجارية، وتسيير التجارة، القدرة الإنتاجية، البنية التحتية المتداولة، التمويل التجاري .

- عبد الحميد حمشة، الموسوعة بعنوان: وافق وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مقال في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، المجلد 05، العدد 02، 2022، تهدف الدراسة الى دراسة واقع الصادرات خارج المحروقات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الافريقية ومعرفة التبادل التجاري البيني والفرص والمكاسب المتاحة في الولوج الى هذه الأسواق وأفاق تنميتها، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية: أن قيمة التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا ضعيف مما أثر على حجم الصادرات، ولكن منذ سنة 2021 لوحظ تحسن معتبر في نفاذ الصادرات خارج المحروقات الى السوق الافريقية، مما يوحي بمستقبل واعد في زيادة نفاذ الصادرات الجزائرية الى إفريقيا وتعزيز التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية .

- غلاب إسحاق، بلعيفة أيوب، الموسوعة بعنوان: منطقة التجارة الحرة الافريقية ودورها في تنوع الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعو محمد بوضياف - المسيلة، 2022/2021، حيث تم الاعتماد على الإشكالية التالية: ماهي الاثار المتوقعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على الاقتصاد الجزائري؟ وهل تحقق فرص أكبر في تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟ وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- إفريقيا منطقة استراتيجية تزر بالعدد من الثروات ما يجعلها مستقطبة للاستثمارات الأجنبية .
- تعد منطقة التجارة الحرة الافريقية من أكبر التكتلات الاقتصادية ومن أهمها لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء .
- القيام بإصلاحات إقتصادية شاملة تمكن الجزائر من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة الافريقية مما يساعد على التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق اقتصاد إنتاجي متنوع .

9- تقسيم البحث :

تم تقسيم الدراسة الى فصلين :

الفصل الأول: الاطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي .

1-الاطار النظري للتكامل الاقتصادي .

2- ماهية منطقة التجارة الحرة الافريقية .

3- عموميات حول التسويق الدولي .

الفصل الثاني: خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية .

1- مقومات الاقتصاد الجزائري وعلاقتها التجارية الافريقية .

2- الأسواق الواعدة للصادرات الجزائرية واستراتيجية ترقيتها .

3- الفرص والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية ضمن متطلبات منطقة التجارة الحرة الافريقية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة
التجارة الحرة الأفريقية، التسويق الدولي

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

تمهيد

أدت التطورات السياسية والاقتصادية الى تحفيز البلدان للقيام بإنشاء تكتلات إقتصادية كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية المرجوة، ليصبح بذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت الدعوة للتكامل بالتزايد دلالة على الاستيعاب السليم للدور الذي يلعبه في التنمية .

ومن أجل القضاء على تجزء أسواق القارة الافريقية وخلق علامة تجارية إقليمية في إفريقيا، تسعى دول القارة الافريقية الى إنشاء كتل إقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة الافريقية، هدفا منهم لتوحيد القارة وتعزيز التجارة البنينة وتحقيق الأهداف الإنمائية في القارة وتحسين حصتها في التجارة الدولية والارتقاء بموقعها على طول مسار سلاسل القيمة العالمية .

يحظى التسويق الدولي في الوقت الراهن باهتمام كبير من طرف الكتاب والمهتمين، ويرجع ذلك الى التطورات الهائلة التي شهدتها حركة التجارة الدولية، فالتسويق الدولي يعني القدرة على فهم الفرص التجارية في الأسواق الدولية واستيعابها لضمان النجاح ومواجهة المنافسة الدولية، كما يشير الى عمليات التبادل التي تتم عبر الحدود الدولية بهدف إشباع الحاجات والرغبات .

و للإحاطة بكل جوانب المتعلقة بالفصل قسمناه الى ثلاث مباحث:

1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي .

2- ماهية منطقة التجارة الحرة الافريقية .

3- عموميات حول التسويق الدولي .

1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقى أساليب التعاون وأهمها، فهو يتمثل في تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، للوصول الى أعمق درجات التقارب والتعاون الاقتصادي، لذا يعتبر مسار مرحلي يهدف الى توحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي .

ويعتبر التكامل الاقتصادي من الضروريات الاقتصادية خاصة في ظل اشتداد المنافسة واندماج الأسواق، حتى يتسنى لكل دولة طرف في العملية التكاملية تحقيق الوفرة الاقتصادية والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة من عملية التكامل الاقتصادي .

1-1- مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته

أولا - مفهوم التكامل الاقتصادي:

تعددت تعاريف التكامل الاقتصادي واختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر له بها، وبناءا على ذلك سيكون تعريف التكامل من الناحية اللغوية والاصطلاحية يتلخص إلى عرض بعض التعريفات التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي .

1-1-1- التعريف اللغوي للتكامل:

من الناحية اللغوية الصرفة، فإن أصل كلمة التكامل هو: كمل وقد جاء في الصحاح تحت هذا الأصل . ومن الواضح أن الفعل الخماسي " تكامل " على وزن تفاعل الذي يمثل أهمية مباشرة لموضوع الدراسة، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض، نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء .

فكلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا أن هذين العاملين متكاملان، وكان كل منهما يقوم بعملية إنتاجية معينة فإن مجهود العامل الأول يكون غير ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني. (طيوب، 2018-2019، صفحة 02)

2- التعريف الاصطلاحي للتكامل :

ويشير اصطلاح التكامل الاقتصادي بشكل عام بأنه: " العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض انسياب التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء، وذلك في مشروع التكامل وفي مقدمة هذه العقبات، القيود الجمركي وغيرها من الحواجز التي تعرقل انسياب عناصر الإنتاج بين هذه الدول، مضافا إليه ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق للتجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح اقتصاداتها كلا واحدا. " (حاتم، 2005، صفحة 27)

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

ويعرف التكامل الاقتصادي كذلك على أنه: " ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والمهارات والسوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية التنموية، فهو إتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. " (عوامري، 2021-2022، صفحة 11)

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التكامل الاقتصادي يعرف على أنه: " هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات إقتصادية اجتماعية، سياسية، جغرافية في اتحاد اقتصادي، بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي، وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي " .

ثانيا - أهمية التكامل الاقتصادي :

وتتمثل أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما يلي: (عوامري، 2021-2022، صفحة 15)

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء .
- تؤدي المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء الى توسع تلك المؤسسات اتجاهها نحو الاندماج سويا للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير .
- إتباع سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء إتجاه العالم الخارجي .
- تعبئة الموارد الاقتصادية التي تتوفر في الدول الأعضاء ضمن خطة التنمية المشتركة .
- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية، بالشكل الذي يحقق قيام الصناعات المتكاملة والمتراطة وفق للأسس الاقتصادية الصحيحة.

1-2- أهداف التكامل الاقتصادي وأشكاله

أولا - أهداف التكامل الاقتصادي :

ان التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة إقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم، تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجم مواردها وتباين دوافعها على تحقيقه، ويسعى التكامل الاقتصادي الى تحقيق أهداف عديدة ذكرها فيما يلي: (عزيز، 2021-2022، صفحة 14)

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير لأن اتساع حجم السوق يوجه الاستثمارات توجيهها إقتصاديا سليما .
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، لأن اتساع حجم السوق ووفرة عناصر العمل يساهمان في إيجاد فرصا جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

-تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والايدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكامل يؤدي الى تقسيم العمل الفني والوظيفي .

-رفع مستوى الرفاهية، وذلك من خلال توفير السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة، ذلك نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض التكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى .

-التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي الى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج المنطقة .

-وضع خطط مشتركة للتنمية تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي الى تفادي الاختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات بصفة فردية .

-يهدف التكامل الى تقوية موقف الدول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها، هذا لأن التكامل الاقتصادي يؤدي الى تحكم الدول الأعضاء في نسبة لا بأس بها من التجارة الدولية، تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى .

ثانيا - أشكال التكامل الاقتصادي :

يتخذ التكامل الاقتصادي قبل الوصول إلى الاندماج الاقتصادي التام صورا ودرجات متفاوتة يعبر عنها بأشكال التكامل الاقتصادي يمكن إجمالها فيما يلي: (حويج، 2013، الصفحات 16-17)

أولا: منطقة التفضيل الجزئي: وتتضمن هذه المرحلة خفض الرسوم الجمركية على الواردات فيما بين الدول المكونة لهذه المنطقة، مع الاحتفاظ بسياساتها التجارية المستقلة تجاه العالم الخارجي، ويعتبر الكثيرون هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي تمهيدا ضمينا للمراحل اللاحقة قبل أن تتخذ هذه شكلها النهائي، ومن أبرز الأمثلة على هذه المرحلة منطقة الكومنولث .

ثانيا: منطقة التجارة الحرة: وتلغى من خلالها كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة البينية للدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة بسياساتها التجارية المستقلة تجاه العالم الخارجي، ويترتب على التعريف الجمركية غير الموحدة في هذه المرحلة بعض المشكلات التي تتركز في احتمالات حدوث انحرافات في الإنتاج والتجارة والاستثمار، ومن أمثلة هذه المرحلة منطقة التجارة الحرة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثا: الاتحاد الجمركي: وتتضمن هذه المرحلة إضافة إلى إلغاء القيود على التجارة البينية إقامة تعريف موحدة إزاء الدول غير الأعضاء في الاتحاد .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

رابعاً: السوق المشتركة: وفيها تلغى القيود على تحركات عناصر الإنتاج وذلك بالإضافة إلى الشروط الخاصة بمرحلة الاتحاد الجمركي، ومن شأن ذلك أن يعمل على إعادة توزيع هذه العناصر بشكل يؤدي إلى الرفع من إنتاجيتها، كما يشار إلى أن هذه المرحلة تنطوي على قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .

خامساً: الاتحاد الاقتصادي: ويتحقق في هذه المرحلة إلى جانب الشروط الخاصة بالسوق المشتركة قدر كبير من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بهدف القضاء على التمييز الناشئ بين هذه السياسات .

سادساً: الوحدة الاقتصادية والنقدية: وتجمع بين التكامل الاقتصادي الحقيقي والتكامل الاقتصادي النقدي وتسمى بمرحلة الوحدة الاقتصادية التامة .

1-3- دوافع التكامل الاقتصادي ومزاياه

أولاً: دوافع التكامل الاقتصادي :

تجد التكتلات الاقتصادية مسوغات قيامها في المزايا والمنافع التي تعود على الدول المنضمة إلى هذه التكتلات، ويعبر عن هذه المبررات بدوافع التكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (عائشة، 2019-2020، صفحة 14)

- اختلاف الموارد المالية بين الدول، فهناك دول ذات فوائض مالية مرتفعة ومتركمة كالدول البترولية، ودول أخرى تعاني من ندرة وهي الغالبية في رؤوس الأموال وذات مديونية كبيرة .
- ضيق حجم الأسواق الداخلية للدول، ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الحديثة وكبيرة الحجم في معظم مجالات النشاط الاقتصادي .
- ضعف المركز التفاوضي والتنافسي للدول في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تعتمد معظم الدول على تصدير المنتجات أولية زراعية أو استخراجية في الوقت الذي تستورد فيه معظم مستلزمات الإنتاج من الخارج .
- انخفاض الإنتاجية وشدة التبعية للدول المتقدمة في النواحي العلمية والفنية، حيث يركز التعليم على النواحي النظرية فضلا عن غياب التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية وعدم القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي شهدتها العالم المتقدم، وتدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسي واستقرارها الاجتماعي .
- انخفاض التجارة البينية بين الدول .

- التغييرات التي حدثت بالساحة الدولية في السنوات الأخيرة، وقيام التكتلات الاقتصادية التي تعرف بالكيانات الصغيرة المبعثرة سياسيا واقتصاديا، وقيام منظمة التجارة العالمية، وانضمام الدول العربية، وما أوجدته هذه المنظمة من ظروف لا بد من الاستعداد لها والتعامل معها، فتحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

وتنسيق المصالح فيما بينها، أوجد منافسة حادة لا يمكن مواجهتها إلا بالتنسيق بين الدول، وتحقيق التكامل بينهما أصبحت ضرورة ملحة لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية حتى تستطيع الدول التعايش والتجاوب مع المستجدات .

ثانياً: مزايا التكامل الاقتصادي :

يحقق التكامل الاقتصادي العديد من المزايا وهذا ما يتم تناوله في ما يلي: (منذر، 2017-2018، الصفحات 9-10)

• تقسيم العمل بين الدول المتكاملة: أهم نتائج قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من الدول المتكاملة بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاءة الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظراً لإلغاء الحواجز الجمركية .

• اتساع حجم السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة: كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير، ويقصد بها ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية، حيث أنه باستيعابه لكميات متزايدة من الإنتاج يسمح بإقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاجها، وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجارياً في الدول الداخلة في التكامل .

• تخفيف عبء على ميزان المدفوعات: تقوم الدولة المتكاملة إقتصادياً بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض من وارداتها من العالم الخارجي، وبذلك تعوض زيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة عن الحاجة إلى الاستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين مدفوعاتها .

• ارتفاع معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وبذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمار وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار مما يفتح مجالاً أوسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل المنطقة التكاملية، بهدف تحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال في إنتاج السلع المطلوبة، وبالتالي تصبح الفرصة مهيأة لدخول المستثمرين أجانب في مجال الاستثمار في الطاقات الإنتاجية وإقامة المشاريع الكبرى داخل التكامل، هذا فضلاً عن أن التكامل يعمل على تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وتحرير انتقال وتوطن رؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية حيث ييسر استغلال موارده الجديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع من التكامل الاقتصادي تسهيل عملية تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

• زيادة القوة التفاوضية: من مزايا التكامل الاقتصادي، أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي الى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حده ويترتب على زيادة قدرة المساومة تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، حيث تستطيع دول التكامل من الحصول على واردات بأسعار أقل، كما يمكنها أن ترفع من أسعار صادراتها نظرا لانعدام المنافسة فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعل مبادلاتها التجارية في وضع أفضل .

• خلق فرص للعمالة والاستفادة من مهاراته: لاشك أن ما يترتب على التكامل الاقتصادي، من اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية سيؤدي الى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، من جهة أخرى فإن التكامل الاقتصادي يعمل على تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار مهارات وقدرات اليد العاملة، وبالتالي يسمح بتنميتها والاستفادة منها بالشكل الأمثل .

2- ماهية منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعيش القارة الإفريقية تحولا كبيرا في المجال الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة التي من شأنها المساهمة في إنعاش القارة الإفريقية ومنحها عدة مزايا تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي ومساهمتها في تطوير الاستثمار داخل القارة، وتعتبر هذه منطقة في منظورها العام أكثر بكثير من مجرد اتفاقية تجارية، حيث ينظر إليها على أنها أداة مكتملة الأركان لتنمية إفريقيا من خلال دفعها بشكل استراتيجي إلى تكامل القارة .

2-1- تعريف ونشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

أولاً: تعريف منطقة التجارة الحرة الإفريقية

منطقة التجارة الحرة الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي " 55 دولة "، تهدف إلى إزالة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية، يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 3 تريليون دولار، ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريف جمركية موحدة إتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. (أيوب، 2021-2022، صفحة 37)

ثانياً: نشأة منطقة التجارة الحرة الإفريقية والاتفاق المؤسس لها:

مر تطور منطقة التجارة الحرة الإفريقية بمرحلتين أساسيتين هما (أيوب، 2021-2022، الصفحات 37-

(38)

1-مرحلة المفاوضات: في جانفي 2012 باديسا بابا بأثيوبيا، خلال القمة العادية الثامنة عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا أكدت دول الاتحاد الإفريقي على ضرورة المضي قدما نحو التكامل الإقليمي ومحاولة الوصول إلى إنشاء اتحاد جمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية تنفيذا لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في 03 جوان 1991 التي تقضي الى هدف رئيسي يتمثل في إنشاء اتحاد جمركي إفريقي بحلول العام 2035، وفقا لخطة استراتيجية تقوم على اربعة مراحل وهي :

□ تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة .

□ تأسيس اتحاد جمركي قاري .

□ تطبيق سياسات قطاعية مشتركة .

□ إنشاء سوق مشتركة إفريقية .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

وتمثل الهدف في هذه المرحلة في إطلاق المفاوضات لمنطقة التجارة الحرة القارية وإبرام اتفاقية تجارية شاملة من شأنها زيادة التجارة البينية في القارة الإفريقية، وتعزيز القدرة التنافسية لصناعة في إفريقيا، والتغلب على اعتماد على تصدير المنتجات الأساسية بالإضافة إلى حل مشكلة التحديات المتعلقة بتعدد وتداخل العضوية والإسراع بعمليات التكامل الإقليمي والقاري. وكان الانطلاق الفعلي لمفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية في 2015 من طرف الاتحاد الإفريقي كما أكد الاتحاد على ضرورة التعجيل في المفاوضات وتكليف رئيس دولة النيجر " مامادو إيسوفو" بالترويج لمشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية وضرورة احترام آجال التوقيع عليها.

2- مرحلة التأسيس والمصادقة: بعد محادثات دامت 6 سنوات وخلال الدورة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 المنعقدة بالعاصمة الرواندية كيغالي تم إطلاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية أو منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتوقيع الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة الذي تم التوقيع عليه من طرف 45 دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي وصادقت عليه 8 دول وتتطلب الاتفاقية إزالة ما نسبته 90% من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء بهدف استحداث سوق قارية موحدة تنقل رجال الأعمال والمستثمرين وتسهيل إنشاء اتحاد جمركي القاري الإفريقي، وتطوير التجارة داخل القارة من خلال تنسيق السياسات التجارية وتحريرها .

الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية :

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، يتكون الاتفاق المنشئ لهذه المنطقة من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها 31 مادة إلى جانب عدد 3 بروتوكولات مرفقة بالاتفاق، تشكل هي وملاحقها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق، كالتالي: (عزيز، 2021-2022، صفحة 28)

- بروتوكول التجارة في السلع :

والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع ويتكون بروتوكول التجارة في السلع من 9 ملاحق والتي تتمثل في: جداول الالتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الترانزيت، المعالجات التجارية .

- بروتوكول التجارة في الخدمات :

والذي يهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية، ويتكون بروتوكول التجارة في الخدمات من 6 ملاحق تتمثل في: جداول الالتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الاطارية حول التعاون التنظيمي .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات :

والذي يهدف الى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات ويتكون بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات من ثلاث ملاحق تتمثل في: إجراءات عمل فريق التحكيم، مراجعة الخبراء، قواعد سلوك المحكومين والأعضاء بفريق التحكيم .

2-2- أهداف منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومبادئها

أولا - أهداف منطقة التجارة الحرة الافريقية :

تتمثل أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فيما يلي: (عوامري، 2021-2022، الصفحات 63-

64)

- إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الاعمال والاستثمارات، فهو ما يسهل ويسرع إنشاء الاتحاد الجمركي الافريقي القاري .
- توسيع التجارة البينية الافريقية من خلال تنسيق أفضل الأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا .
- تعزيز القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والمؤسسات من خلال استغلال فرص الإنتاج واسعة النطاق .
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقليمية .
- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة .
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والتحول الهيكلي للدول الأطراف .
- تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة في السوق العالمية .
- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنوع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والامن الغذائي .
- تيسير الوصول الى الأسواق القارية وإعادة تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل .
- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عملية التكامل الإقليمي والقاري .

وطبقا للمادة (04) ولأغراض تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (03) من الاتفاق

المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية تتمثل الأهداف المحددة فيما يلي :

- الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات .
- التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة .
- التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة .
- التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة .
- إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات .
- إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وضمان استمراريتها .

ثانيا - مبادئ منطقة التجارة القارية الافريقية :

تخضع منطقة التجارة الحرة الإفريقية للمبادئ التالية: (أيوب، 2021-2022، الصفحات 40-41)

- تقودها الأعضاء في الاتحاد الإفريقي: أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التجارة الحرة الإفريقية.
- المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية: وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب آخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية وإعطاء وقت أكثر وإعفاءات جمركية أقل للدول الأقل نموا .
- الشفافية والكشف عن المعلومات .
- الحفاظ على المكتسبات .
- معاملة الدولة الأولى بالرعاية: أي أن تمنح الدولة المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكتل مثل التعريفات الجمركية المنخفضة... .. إلخ .
- المعاملة الوطنية: الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحرة القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل المنتجات المحلية في السوق المحلية.
- مبدأ المعاملة بالمثل: هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحرة القارية المحافظة على حقوقها وكذا التزاماتها إتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية والغير الجمركية .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- توافق الأراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكتل من أجل إنجاز سير التكتل والبحث عن تطوير هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا .

الفرق بين منطقة التجارة الحرة ومنطقة التبادل الحر :

تمثل منطقة التبادل التجاري الحر الإفريقية فضاء يسمح بحرية تنقل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وتعتبر منطقة تجارة حرة، بين أغلبية دول الاتحاد الإفريقي، فقد التقى قادة الدول الإفريقية وأطلقوا رسميا منطقة تجارة حرة على مستوى القارة السمراء من شأنها حال نجاحها أن توحد 1.3 مليار نسمة وتخلق منطقة إقتصادية حجمها 3.4 تريليونات دولار وتفتح الباب أمام عهد جديد من التنمية. وتعد هذه المنطقة التجارية الحرة هي الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية .

دخلت منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية (ZLECAF) رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و1.3 مليار نسمة، بين الدول الإفريقية، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل التجاري بأكثر من 51 % في عام 2022 من خلال سوق واحد للسلع والخدمات وحرية حركة رجال الأعمال والاستثمار. كما تعمل على تحديد قواعد التجارة التي يجب أن تحكم هذه التبادلات لضمان التجارة العادلة بين جميع البلدان الإفريقية .

ومن ما تم تقديمه فإننا نحمل مجموعة من النتائج كما يلي: (الكريم، سبتمبر 2020)

-تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الإفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات وأفاق الشراكة بين البلدان الإفريقية .

- دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة .

-تعتبر ZELCAF بمثابة اندماج قاري كامل نبنى على قاعدة صناعية وتجارية من شأنها ضمان الاستفادة للجميع، وفي هذا السياق تعمل العديد من الدول على التواجد في هذا الكيان الاندماجي الذي يساعد كثيرا على تجاوز الفواصل التي تعرقل بناء نموذج للمواطن الإفريقي المنتمي لفضائه الإفريقي .

- ترسي أسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة .

- تحسين القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول الإفريقية وفي السوق العالمية .

- تحسين عمليات التكامل الإقليمي والقاري، مما يساعد على تجديد مفهوم المواطنة في إفريقيا.

- خلق مواطنة إفريقية جديدة تتناغم مع التطورات الحاصلة في المستويات الاقتصادية بين الدول الإفريقية .

2-3- أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية. مزاياها وفرصها

أولا - أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية :

لاشك أن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فإنها سوف تسهم في تطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها، كما أنها سوف تسهم في تسهيل وحرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية الخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقية في تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول القارة الافريقية. (مصطفى، 2022، صفحة 160)

ثانيا - مزايا وفرص منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية :

لاشك أن إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية سيوفر العديد من المزايا والفرص لاقتصاديات الدول الإفريقية إذا آمنت تلك الدول بتجسيدها على أرض الواقع وسعت الى تذليل كل العراقيل والصعوبات التي ستواجهها، لتصبح أحد المحركات الرئيسية لخلق النمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة وتكمل تلك المزايا والفرص فيما يلي: (حفاف، 2020، الصفحات 600-610)

دخلت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019، بعد أن صادقت عليها 23 دولة إفريقية، وهو ما تخطى النصاب القانوني المطلوب 22 دولة لتصبح بذلك أكبر اتفاقية لسوق التجارة الحرة في العالم، بعدد مستهلكين يصل الى 1.3 مليار نسمة، وبناتج إجمالي محلي يتخطى 3.4 تريليون دولار، ما يمثل 3 % من الناتج الإجمالي العالمي .

وتهدف هذه الاتفاقية الى ضرورة إلزام الدول الأعضاء بها على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الإفريقية ما يقارب 90 %، بحيث يؤدي ذلك لخفض أسعار السلع وسهولة الإجراءات الروتينية التي تؤدي الى ضياع الكثير من الوقت بين البلدان الإفريقية، على أن تحصل الدول على خمس سنوات كفترة تهيئة لتحقيق هذه النسبة، بينما الدول الإفريقية الأقل نموا فقد تحصلت على 10 سنوات كفترة تهيئة لوصول الى تلك النسبة .

ومن المتوقع أن تصبح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لعبة تغيير جديدة لإفريقيا ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الإفريقي 2036 من أجل " إفريقيا التي نريد " وجدول أعمال الأمم المتحدة 2023، من خلال إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع أن تتصدى اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لفتح الأسواق الإفريقية ودعم خلق بيئة أعمال مواتية للتجارة البينية الإفريقية.

وتشكل نسبة التجارة البينية الإفريقية حاليا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت ب 59% في قارة آسيا، و69% في قارة أوروبا، وكما يتضح 83% من تجارة القارة تذهب الى خارجها، مما يعني أن بلدان العالم الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين المستفيد الأكبر من صادرات وواردات

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

الدول الإفريقية، لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لتقديم مزيدا من العون للدول الإفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، اذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد من حجم التجارة البينية الإفريقية بنسبة تتراوح بين (15% أو 50 مليار دولار) و(25% أو 70 مليار دولار) بحلول عام 2040 بزيادة عن النسبة الحالية البالغة 17%، ومع ذلك فإن الاختبار لاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية الكبرى سيكون مدى سرعة قيام البلدان الإفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات، وجعل التجارة أكثر شمولاً

وقد تبين أن السلع المصنعة في التجارة الإفريقية البينية لا تساهم سوى ب 42%، بينما تنخفض القيمة الى 15% فيما يتعلق بالعالم الخارجي، الأمر الذي يعني أن القارة لا تساهم بنسبة كبيرة في سلاسل الإنتاج العالمية، ويشكل نصيب إفريقيا من الصادرات الإجمالية في تدفقات التجارة العالمية 3.4% مما يعد كذلك في غاية الانخفاض مقارنة بالأقاليم الأخرى، ويواجه المصدر الإفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8%، وهي أعلى مما يواجه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير الى أوروبا أو الولايات المتحدة، وتقوم التجارة بين الاقتصاديات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وبالتالي يمكننا القول أن هذا الواقع التجاري بين الدول الإفريقية يتطلب ببساطة فعل الكثير من أجل التوصل إلى إطار يتيح تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وألية قائمة على القواعد من أجل تنفيذ العقود وفض المنازعات (وقد جاءت منطقة التجارة الحرة القارية لتقديم فرص جديدة لتبادل المنتجات الصناعية من خلال التجارة البينية الإفريقية، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تبادل في المنتجات الصناعية ما بين (25% أو 36 مليار دولار) و(30% أو 44) في عام 2040، وستكون كل من المنسوجات والملابس والجلود والخشب والورق والمركبات ومعدات النقل والإلكترونيات والمعادن المستفيد الأكبر من غيرها من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بينما سترتفع منتجات الطاقة والتعدين بنسبة تتراوح ما بين (5% أو 45 مليار دولار) و(9 مليارات دولار) بحلول عام 2040.

كما يتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إمكانات خاصة للمنتجات الزراعية، ففي عام 2015 أنفقت البلدان الإفريقية حوالي 63 مليار دولار على واردات الأغذية والى حد كبير كان مصدرها من خارج القارة، وتتوقع دراسات النمذجة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه بحلول عام 2040 ستزيد اتفاقية التجارة الحرة لإفريقيا التجارة البينية الإفريقية في المنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين (20% أو 9.5 مليار دولار) و(30% أو 17 مليار دولار) مع تحقيق أعلى المكاسب في السكر والخضراوات والفواكه والمكسرات والمشروبات ومنتجات الألبان . ومن المتوقع أيضا أن تساعد الاتفاقية من التوسع في الوصول الى الأسواق الخارجية سواء على الصعيدين الإقليمي والدولي وبالتالي توليد إيرادات إضافية للدولة مع زيادة دخل المزارعين وتوسيع قدراتهم على الاستثمار في القطاع الزراعي.

3- عموميات حول التسويق الدولي

تطور التسويق الدولي من التطبيقات والممارسات المحلية الى التطبيقات الدولية، أي خارج حدود الدولة الواحدة بسبب ظهور الاتحادات التجارية والأسواق الدولية، وتعددت التغييرات في ثروات العالم، والتحول التكنولوجي والتصنيع والتخصص والتداخل في العلاقات الدولية، كل هذا زاد من في الاهتمام بالأسواق الدولية، فأنشئت مؤسسات عالمية في التسويق الدولي، حيث صممت منتجات عالمية تتناسب مع عادات وتقاليد وثقافة المستهلك الدولي في الأسواق الدولية العالمية، فأصبح التسويق نشاطا أساسيا للمؤسسات الدولية لضمان بقاءها وتحقيق أهدافها .

3-1 تعريف التسويق الدولي وأهميته

أولا - تعريف التسويق الدولي :

التسويق الدولي هو: " مجموعة من المجهودات التسويقية الموجهة لإشباع حاجات المستهلك خارج الحدود الجغرافية للمركز الرئيسي للشركة الأم أي في بيئة تسويقية غير التي تعمل الشركة المنتجة لأغراض تحقيق الأهداف التسويقية المخططة من أرباح ومبيعات، واستقرار وحل المشكلات وغيرها وتستخدم الإدارات التسويقية في ذلك مزيج تسويقي دولي واستراتيجيات للتسعير والترويج والتوزيع الدوليين والسلع الدولية والخدمات الدولية." (إلياس، 2023، صفحة 33)

يمكن تعريف التسويق الدولي على أنه: " لا يعد كونه عبارة عن نشاط ديناميكي مبتكر للبحث عن المستهلك القانع في سوق تتميز بالتفاوت والتعقيد، والوصول الى هذا المستهلك وإشباع رغباته." (فرحات، 2008، صفحة 22)

ويعرف التسويق الدولي بأنه: " عبارة عن نشاط كوني ينطلق من استراتيجية كونية لمزيج تسويقي عابر للحدود الإقليمية، يتناغم ويتفاعل مع القدرات الاستهلاكية خارج نطاق وحدود المشروع الوطني، بهدف إشباع الحاجات أو الرغبات من خلال طرح سلع أو خدمات تتناسب مع هذه الحاجات والرغبات." (إلياس ط.، 2018، صفحة 35)

ثانيا - أهمية التسويق الدولي:

نظرا لأهمية الحقيقية للتسويق في المجال الدولي التي تنبع من مساهمته في إشباع حاجات ورغبات المستهلك حيث يمكن توضيح هذه الأهمية فيما يلي: (إلياس س.، 2023، الصفحات 34-35)

- اكتشاف وتحديد حاجات المستهلك الكوني وذلك من خلال بحوث التسويق الدولي .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- إشباع حاجات المستهلك الكوني وهو ما يتطلب أقلمة أو ملائمة المنتجات والخدمات باقي عناصر المزيج التسويقي لإشباع حاجات مختلف المستهلكين بالدول والمناطق المختلفة .
- مساهمة التسويق الدولي من خلال المنتجات الجديدة أو المطورة في خلق جالة من التطور والرقي الاجتماعي. خاصة الدول الأقل تقدما للتفاعل مع ما هو جديد في دول وأسواق العالم المختلفة .
- مواجهة المنافسة والتفوق على المنافسين من داخل الدولة أو الدول المضيفة ومن خارجها أيضا. وهو من خلال ما يتم من تقييم ورصد ومتابعة ماذا يفعل المنافسون والاستجابة السريعة للتطور والابتكار وتقديم قيمة مضافة للمستهلك وتحقيق المزايا التنافسية .
- تمكين المؤسسات من الاستفادة من اقتصاديات الحجم من جراء اتساع الأسواق الخارجية التي تعمل معها، مما يساهم في تخفيض تكاليف الوحدة الواحدة، وبالتالي تخفيض أسعار منتجات المؤسسة وتحقيق ميزة تنافسية .
- الكثير من دول العالم حققت مكانة إقتصادية مرموقة وسمعة طيبة من خلال نجاح مؤسساتها في الأسواق الدولية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية .
- زيادة رقم الأعمال وبناء سمعة جيدة .
- تنسيق عناصر المزيج التسويقي وتحديد مسؤوليات كل وحدة تسويقية في مختلف البيئات الدولية .
- فهم وإدراك القيود البيئية على المستوى الكوني، وضرورة تحقيق المواءمة مع الاختلافات البيئية
- السماح للمؤسسة بالمحافظة على مكانتها في السوق الأجنبية .
- يسمح بالتطور والنمو في مختلف الأسواق الأجنبية التي تنشط فيها المؤسسة .
- تخطيط وتطوير منتجات وأساليب تسويقية جديدة تؤدي إلى رفع المستوى التنافسي .

3-2- أهداف التسويق الدولي ودوافعه

أولا - أهداف التسويق الدولي :

- يهدف التسويق الى تحقيق الوصول الى العميل أو السوق، كما يهدف الى الاستفادة من الفرص التسويقية المتاحة في الأسواق الدولية والنمو في مجال الصناعة، وعلى ضوء ذلك يمكن تحديد أهداف التسويق الدولي فيما يلي: (السرميني)
- الاستفادة من الموارد: نتيجة لوجود موارد غير مستغلة في المنشأة أو الشركة كالموارد المالية أو البشرية أو المعدات والألات وغيرها، فإن التسويق الدولي يتيح الفرصة أمام الشركات أن تستغل هذه القدرات الإنتاجية في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التوفير لتخفيض التكاليف .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- الزيادة في حجم المبيعات: من خلال ممارسة الشركات الدولية لنشاط التسويق الدولي والقيام بتوزيع منتجاتها في أسواق متعددة فإنها تضمن بذلك تصريف كميات معينة من المنتج، ويساهم ذلك في ثبات حجم المبيعات والقدرة على المحافظة على استقرار الطلب .

- الربح والنمو: تسعى الشركات الى تحقيق أهداف الربح والنمو من وراء عملياتها التجارية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، وتمارس الشركات نشاط التسويق الدولي باعتباره الطريق للوصول للأسواق الخارجية وتوسيع فرص الاستثمار أو العمل داخل تلك الأسواق الخارجية .

- زيادة دورة حياة المنتج: ساهمت الأسواق الجديدة في إتاحة أكبر فرصة ممكنة للمنتجات المحلية في الاستمرار في القبول، وينعكس ذلك على دورة حياة المنتج حيث يساهم في زيادة بقاء السلع والخدمات في الأسواق الجديدة أطول فترة ممكنة قد تزيد عن فترة بقاء السلع في الأسواق الداخلية .

- اكتساب الخبرة التسويقية: يعتبر نشاط التسويق الدولي من الأنشطة التي تتيح الفرصة للعاملين لاكتساب الخبرات الخارجية في مجال التصدير والاستيراد والاحتكاك بالأسواق الخارجية والتعرف على كيفية التعامل مع تلك الأسواق .

ثانيا - دوافع التسويق الدولي :

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالمؤسسة إلى إيجاد فرص تسويقية لها خارج حدودها الجغرافية نوجزها

فيما يلي: (إلياس ط.، 2018، الصفحات 37-39)

- تشبع الأسواق المحلية وضيقها، مثل أسواق التلفزيونات، السيارات،... إلخ في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أن معدل نمو الإنتاج يزيد عن معدل نمو السكان .

- شدة المنافسة في السوق المحلي، في بعض الأحيان تواجه المؤسسات منافسة شديدة مما يجعلها تبحث عن فرص لتدويل نشاطها هروبا من المنافسة، فمثلا تواجه بعض الشركات الأمريكية في العديد من الصناعات منافسة حادة من قبل الشركات اليابانية، فمثلا صناعة آلات التصوير XEROX الأمريكية تواجه منافسة KONIKA اليابانية حيث استطاعت تقديم منتجات أقل سعرا وأكثر جودة .

- ظهور أسواق جديدة من خلال تغير النظم الاقتصادية وتحرير الاقتصاد، والتوجه نحو الخصخصة، إضافة إلى التسهيلات التي تمنحها التكتلات الاقتصادية مما يدفع المؤسسات إلى المزيد من الحركية والتنقل داخل التكتل، محاولة بذلك تحقيق المزيد من المبيعات وتنمية حصتها السوقية .

- ظهور فرص عن طريق برامج المساعدات الأجنبية وتنتشر هذه الظاهرة عادة في الدول الفقيرة حيث تفرض الدول المانحة على الدول المتلقية للمساعدات شراء السلع والخدمات من أسواق الدول المانحة، وذلك يشكل فرصة تسويقية للمؤسسات .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- ضبط مبيعات المؤسسة، حيث أن تباطؤ النمو الاقتصادي في بلد ما يمكن تعويضه ولو جزئياً بالطلبات الأتية من الأسواق الأجنبية، لأنه ليس كل الاقتصاديات متواجدة في نفس المرحلة من الدورة الاقتصادية (الازدهار، الانكماش، الكساد... إلخ) فضلا عن إمكانية بعض النشاطات الموسمية من استغلال الفرق في الجغرافيا والمناخ (مثلا منتجات التزلج (SKI) ، والمقصود من كل هذا هو أن المؤسسة بإمكانها التغلب على مشاكل نقص الطلب والمبيعات لمنتجاتها في بعض الأسواق، بارتفاع الطلب والمبيعات في أسواق أجنبية .

- الاتجاه نحو العالمية، فقد أدى التقدم الهائل في وسائل الإعلام والاتصال إلى زوال الحواجز والقيود، كما أن احتياجات الأفراد من ثقافات مختلفة قد تقاربت لتكون سوقا عالميا واحدا، فأصبحنا نعيش حاليا في ما يسمى بالقرية الكونية، وبالتالي على الشركات الأخذ بعين الاعتبار كل ذلك للتغلب على المنافسة بإنتاج منتجات عالمية موحدة وتسويقها بنفس الطريقة في كل مكان (عولمة الأسواق)، حيث أصبح المستهلكون في العالم وخاصة الشباب يرغبون في امتلاك نفس المنتجات وبنفس الخصائص مثل: أحذية NIKE و PUMA ومشروبات COCACOLA وأجهزة SONY وملابس .. TAILLE BASSE إلخ .

تمديد دورة حياة المنتج .

بالإضافة إلى كل هذه الأسباب هناك عوامل عديدة أخرى قد تكون سببا لاتخاذ المؤسسة لقرار الدخول إلى الأسواق الأجنبية ومن أهمها :

- تحقيق وفورات الحجم (اقتصاديات الحجم) وتعزيز القدرة التنافسية .
- انخفاض تكلفة العمالة والتي تعتبر الجزء الأكبر من التكلفة الكلية، وهو ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية واليابان للاستثمار في ماليزيا، تايلند، الفلبين... إلخ .
- المزايا الضريبية التي تمنحها الدول النامية من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة فرص العمل لمواطنيها وزيادة مداخيل العملة الصعبة .
- مبدأ المزايا النسبية الذي يتطلب تبادل السلع وتوزيع الفائض .
- تغيير التكنولوجيا العالمية (الرغبة في تصدير التكنولوجيا المتقدمة) .
- الاستفادة من فروق الأسعار وأسعار الصرف .

3-2- أشكال الدخول للأسواق الدولية

تتعدد أشكال الدخول للأسواق الدولية، وذلك بعد اتخاذ قرار ممارسة النشاط التسويقي على مستوى دولي،

ومن هذه الأشكال نجد: (إلياس س.، 2023، الصفحات 191-214)

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

أولاً - التصدير :

1- مفهوم التصدير:

يعد التصدير من أبسط أشكال الدخول للأسواق الدولية، لأنه يتضمن نسبة أقل من المخاطر والنفقات ويشير التصدير الى أنه: " تلك العملية التي يتم من خلالها تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان غير المقيمين"، ويمكن التمييز بين التصدير العرضي والتصدير الدائم فيما يلي :

- التصدير السلبي (العرضي): ويعني أن تبيع الشركة للخارج، ولكن ليس على سبيل الالتزام، وقد يكون دون تخطيط، وذلك للتخلص من الفائض في الإنتاج، أو استجابة لطلب العارض وغير متوقع، وبالتالي فهي تمارس نشاط التصدير أحيانا وليس دائما وليس على سبيل الالتزام به .

- التصدير الإيجابي (الدائم): يعني أن تقرر الشركة الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج كما تخصص الموارد المادية والبشرية للعمل في السوق الخارجي كبديل للعمل في السوق الداخلي .

2 طرق التصدير :

1-2- التصدير غير المباشر: ويتم ذلك عن طريق استخدام أو تعيين الوسطاء الدوليين يقومون بمهام التصدير لتلك الدولة، وغالبا ما تكون هذه الطريقة شائعة بين الشركات حديثة العهد بالتصدير للأسواق الخارجية لأنها تتطلب استثمار أقل ومخاطر أقل، كما أن الشركة حسب هذه الطريقة لا تضطر الى تعيين وتطوير أيدي عاملة لها في الخارج، فالوسيط التجاري لديه المعرفة التامة والكافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق المستهدفة خارجيا

2-2- التصدير المباشر: تتحمل الشركة بموجب هذه الطريقة مسؤولية بين صادراتها بنفسها مما يرافق ذلك مخاطر كبيرة أو استثمار مالي عالي، غير أنها ترتبط بعائد محتمل أكبر وسيطرة تامة على جهودها في البيع، وتتعامل مباشرة مع المستهلكين .

3-مزايا ومحاذير التصدير :

1-3 - مزايا التصدير :

يمكن أن يحق التصدير مجموعة من المزايا للشركات المصدرة، كما ينطوي عليه مجموعة من المحاذير، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

• زيادة المبيعات وبالتالي الدخل والأرباح .

• يمكن الشركة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث تنتزع التكلفة الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

• يؤمن التصدير منافذ إضافية وبديلة، وبذلك يقلل المخاطر .

3-2- محاذير التصدير:

• الارتباط بوكلاء وموزعين غير مناسبين، لا يهتمون كثيرا بعلاقاتهم مع الشركة المصدرة، ولا يبذلون الجهد الكافي لتنشيط مبيعات الشركة .

• تهمل بعض الشركات التصدير عند تحسن سوقها المحلي، وتضخ كل إنتاجها في السوق المحلي .

• عدم تعديل السلعة لتناسب رغبات وأذواق ومتطلبات السوق الأجنبي .

• تدخل الدولة من خلال فرض بعض القيود على الصادرات، كالحظر أو نظام الحصص .

ثانياً - الاستثمار الأجنبي المباشر :

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ، والذان يعتبران أن : "الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة .

2- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر :

1-2- بالنسبة للشركات الدولية:

حيث هناك ثلاث استراتيجيات من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هي:

• الاستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع المواد الأولية واستغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة .

• الاستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق الدولية، وذلك من أجل تحقيق أهداف النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية وتعظيم الأرباح .

• استراتيجية التقليل من التكاليف واستغلال اليد العاملة الرخيصة .

2-2- بالنسبة للدول المضيفة :

• المساهمة في حل مشاكل البطالة وخلق مناصب شغل جديدة .

• الحصول على المستوى معين من المعارف التكنولوجية واكتساب المهارات وتوفير الإدارة الحديثة .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال توظيف عوامل إنتاج محلية .
- تحسين المركز التنافسي للدولة من خلال التوسع في الصناعات الخدماتية كالسياحة، التأمين والمصارف .
- إعطاء دافع كبير لاستقطاب استثمارات دولة أخرى .

ثالثا - عقود التراخيص :

1-تعريف عقود التراخيص : وتعرف على أنها: " اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالترخيص لمستثمر وطني أو أكثر بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية، مقابل عائد مالي معين " .

3-مزايا وعيوب عقود التراخيص :

1-2 - مزايا عقود التراخيص :

• لا تتطلب التراخيص رأس مال كبير مقارنة مع الأساليب الأخرى، وبالتالي لا يعد معيقا أمام الشركات صغيرة الحجم .

- يعتبر أسرع الطرق وأسهلها للدخول الى الأسواق الخارجية .
- يساعد المؤسسة على التخلص من مخاطر مشاكل البحث والتطوير .
- تساعد عملية الترخيص كمرحلة في التطوير التصديري للمؤسسة .

2-2 - عيوب عقود التراخيص :

- تدني نسبة الأرباح العائدة على الشركة العالمية (المرخصة) .
- مشكلة الرقابة على المرخص له .
- احتمالية صعوبة التجديد بعد انتهاء الفترة الزمنية .
- قد لا يعتمد عليها للتوسع في الأسواق الأجنبية .

4-إدارة عقود التراخيص :

- لتغلب على بعض مخاطر والعيوب التي تكتنف عقود التراخيص في الأسواق الأجنبية يمكن للمؤسسة دولية النشاط اللجوء اتخاذ بعض التدابير والتي منها :
- يجب توجيه العناية لاختيار المرخص له .
 - يجب كتابة عقد الترخيص بعناية شديدة .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

- يمكن لمانح الترخيص الاحتفاظ ببعض السيطرة على المرخص له .
- يمكن للمؤسسة المانحة لترخيص أن تزيد من سيطرتها إلى أقصى حد ممكن عن طريق تحديد التغطية الجغرافية التي يغطيها عقد الترخيص .

رابعا - عقود الامتياز :

1-تعريف عقد الامتياز :

عرفه الاتحاد الفرنسي على أنه: " أسلوب مشاركة بين شركة مانحة و عدة شركات ممنوح لها حق استغلال علامة أو ابتكار، ويتألف من ثلاث عناصر: الملكية (علامة، شعار)، استعمال الخبرة وكسب مهارات والمعرفة، مجموعة من المنتجات أو الخدمات والتقنيات .

2-مزايا و عيوب عقود الامتياز:

1-2- مزايا عقود الامتياز:

- أسلوب مرن و قليل التكلفة لدخول الأسواق الدولية .
- تحقيق وفورات الحجم بزيادة المشتريات التي تسمح بتخفيض التكلفة .
- كسب ثقة المستهلك والقيام بالتجديد والتحديث .

2-2- عيوب عقود الامتياز :

- ضآلة الأرباح المرجوة من عقد الامتياز .
- عدم السيطرة الكاملة على عقد الامتياز .
- احتمالية خلق منافس قوي يستطيع منافسة الشركة المانحة للامتياز .

خامسا - عقود التصنيع وعقود الإدارة :

1-عقود التصنيع:

هي عبارة عن اتفاقيات تتم بين الشركات الدولية والشركات الوطنية، يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف المحلي بتصنيع وإنتاج سلعة معينة نيابة عن الطرف الأجنبي، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة .

2-عقود الإدارة :

هي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في الدولة المضيفة لقاء عائد مالي معين .

الفصل الأول — الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، منطقة التجارة الحرة الافريقية، التسويق الدولي

3-مزايا وعيوب عقود التصنيع وعقود الإدارة:

3-1- مزايا عقود التصنيع وعقود الإدارة:

- المساهمة في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في ميادين الإنتاج والإدارة والتسويق .
- انخفاض الآثار السلبية السياسية والاقتصادية خاصة بسبب عدم تملك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس مال المشروعات الاستثمارية.

3-2- عيوب عقود التصنيع وعقود الإدارة:

- تحكم الطرف الأجنبي الكامل في إدارة أنشطة وعمليات مشروعات الاستثمار قد يخلق تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف المحلي .
- محدودية مساهمة هذا النوع من الاتفاقيات في خلق فرص العمل وتدفق العملات الأجنبية .

سادسا - عقود المفتاح في اليد :

هي عبارة عن اتفاق بين طرفين، الطرف الأجنبي والطرف الوطني مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري الى غاية الانتهاء منه وبداية تشغيله، حيث ينتهي التدخل الأجنبي بمجرد إتمام إنشاء المشروع الاستثماري من خلال وحدة الإنتاج، مركب صناعي، هياكل قاعدية، ومن عندها تسليمه لطرف لمحلي الوطني لتشغيله والإشراف عليه .

سابعا - عقود المنتج في اليد:

هي امتداد وتكملة لمضمون عقود المفتاح في اليد، حيث إضافة الى محتوى عقد المفتاح في اليد، يعتمد الطرف الأجنبي الى إجراء التجارب المختلفة على عملية التشغيل والإنتاج، وعند الإنجاز النهائي للمشروع، يلتزم الطرف الأجنبي بتدريب وتأهيل العاملين والتقنيين لتشغيل المصنع وتعريفهم بأساليب الإنتاج وتقنياته .

ثامنا - التحالفات الاستراتيجية :

1- مفهوم التحالفات الاستراتيجية :

يقصد بالتحالف الاستراتيجي على انه: " إحلال التعاون محل المنافسة التي قد تؤدي الى خروج أحد الأطراف من السوق، فالتحالف يؤدي الى السيطرة على المخاطر والتهديدات، وتشارك التحالفات في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير ملموسة .

2-دوافع التحالفات الاستراتيجية :

هناك العديد من الدوافع لإقامة تحالفات استراتيجية نذكر منها :

- سعي المؤسسات نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال الدخول في تحالفات استراتيجية مع المنافسين .
- الرغبة في الدخول إلى الأسواق الأجنبية .
- الرغبة في تحقيق وفات الحجم وتقاسم التكاليف الثابتة والتي تنشأ عن الحاجة الى تطوير منتجات جديدة أو استثمارات جديدة .
- الجمع بين المهارات والأصول الثابتة التكاملية، والتي لا تستطيع المؤسسة تطويرها بمفردها .
- الحصول على معايير تقنية عالية لصناعتها وتحقيق أو تطوير مزاياها التنافسية .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا العرض لمختلف مفاهيم التكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية والتسويق الدولي وما يتبعه من عناصر ومتغيرات التي تسمح للدول بالتكيف مع مختلف الأوضاع السوقية والأوضاع الدولية، الوصول الى نتائج التالية :

-يتحقق التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول عند المستوى الذي يتناسب وظروفها الاقتصادية، لذلك ينبغي عند الشروع في إجراءات الدخول في تكامل اقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة الخصائص الاقتصادية للبلدان الراغبة في التكامل، وأن تضع مسبقا مجموعة من الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، وأن تحقق نتيجة مرضية تنبثق عن الغرض الذي جاء من أجله هذا التكامل، ولا يزال هذا المصطلح يحمل معنى راسخ لا يحدد عن التحرر الاقتصادي والانفتاح نحو العالم الخارجي، والتعاون من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني والعالمي .

-دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية رسميا مرحلتها العملية مع 54 دولة و1,2 مليار نسمة، بين الدول الإفريقية وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم. ويمكن أن تزيد هذه المنطقة التبادل الحرة بأكثر من 52% بحلول عام 2023 من خلال سوق واحد للسلع والخدمات وحرية حركة رجال الأعمال والاستثمار. كما تعمل على تحديد قواعد التجارة التي يجب أن تحكم هذه التبادلات لضمان التجارة العادلة بين جميع البلدان الإفريقية .

-إن التسويق الدولي من ناحية المبادئ نجده يعتمد على نفس مبادئ التسويق المحلي، من حيث تركيزه على إرضاء الزبون بالاعتماد على دراسة السوق وإعداد سياسات المزيح التسويقي موافقة لمتطلبات ورغبات المستهلكين، إلا أن الاختلاف يكمن في أن التسويق الدولي يعمل في بيئة خارجية تختلف عن البيئة المحلية (إقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، قانونيا، سياسيا...)، وهو ما يفرض على المؤسسة في أغلب الأحيان إجراء تعديلات على سياساتها التسويقية حتى تتكيف مع الأوضاع الجديدة التي تعمل فيها

الفصل الثاني

خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج
المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

تمهيد

عرفت الجزائر تحولات عميقة لانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق، ساعية للرفع من مستوى منتوجاتها التي تشهد موقفا تنافسيا ضعيفا أمام المنتجات الأجنبية، والعمل على إعطائها مكانة تنافسية على المستوى الدولي ورفع مستوى التدفقات الواردة من صادرات هذه المنتجات للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يسيطر بنسبة جد كبيرة على الصادرات الجزائرية .

وتربط الجزائر علاقات وطيدة مع الدول الإفريقية خاصة دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي باعتبارها تتقارب جغرافيا مع هذه الدول ولها علاقات تقليدية منذ القدم، فالجزائر لها دور فعال في مختلف القرارات داخل القارة باعتبارها من الدول الكبرى والتي لها نفوذ على مستوى القارة خاصة موقعها الاستراتيجي الرابط بين إفريقيا وأوروبا خاصة، ودول العالم عامة، مما ساعدها في تبني دور محوري .

ومن أجل الاستفادة من هذه المكانة على الصعيد الافريقي، والإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر، سارعت في الانضمام الى منطقة التجارة الحرة الإفريقية، بغية الاستفادة من المزايا التي يمكن أن يحققها هذا التكتل الاقتصادي الاقليمي، واغتنام الفرص التي تمكنها من تصدير منتجاتها الى السوق الافريقية، وتعزيز صادراتها خارج قطاع المحروقات .

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل الى دور منطقة التجارة الحرة الإفريقية في خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال المباحث التالية :

1-مقومات الاقتصاد الجزائري وعلاقاتها التجارية الإفريقية

2-الأسواق الواعدة للصادرات الجزائرية واستراتيجية ترقيتها

3-الفرص والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضمن متطلبات منطقة التجارة الحرة الإفريقية .

1- مقومات الاقتصاد الجزائري والعلاقات الجزائرية الإفريقية

تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات والمقومات التي تساعد على التطور خاصة تلك المتعلقة بالمقومات الاقتصادية، وفي هذا العنصر سنذكر أهم هذه المقومات مع ذكر العلاقات الجزائرية التجارية والتاريخية الإفريقية

1-1 مقومات الاقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه أن الاقتصاد يعتبر من أهم الاقتصاديات بحكم: (أيوب، 2021-2022، صفحة 53)

- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية، منجمية، ومواد أولية هامة) .
- حجم طاقات الإنسان والكفاءات البشرية التي يتمتع بها .
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير .
- توفر بنية شاملة وهامة (موانئ ومطارات) .
- توفر مساحات زراعية هامة .

اولا - صادرات الاقتصاد الجزائري :

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 90% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية وهذا كما يبين الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): قيم ونسب الصادرات الجزائرية من وخارج المحروقات 2019 - 2022

سنة 2022		سنة 2021		سنة 2020		سنة 2019		السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	الصادرات
77%	42.6	83.7%	25.92	90.52%	21.54	92.80%	33.24	صادرات المحروقات
24%	17.7	12.3%	2.47	9.48%	2.25	7.20%	2.58	صادرات خارج المحروقات

المصدر: www.douane.gov.dz

وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لتغيرات في الأسعار العالمية لنفط من جهة ولتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا وهو الدولار الأمريكي فضلا عن التركيز

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية
خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير الى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان .

ثانيا - واردات الاقتصاد الجزائري

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللألة الإنتاجية، وهذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي حيث نجد كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا بالنسب التالية 10.6%، 7.05%، 48.6%، 6.22%، ثم تليهم الصين بنسبة 24.46% حسب إحصائيات سنة 2020 والجدول الموالي يوضح واردات الجزائر من السلع والخدمات 2015 - 2019:

الجدول رقم (02) : واردات الجزائر :

2019	2018	2017	2016	2015	
41.93	46.33	46.05	46.72	51.05	الواردات من السلع
00	10.95	10.83	3.06	10.52	الواردات من الخدمات

المصدر : www.douane.gov.dz / 16:30 / 2023-04- 28

الجدول رقم (03) : هيكل الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الأكثر استيرادا من الجزائر خلال الفترة
: 2020

ساحل العاج	مصر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	تونس	نوع المنتجات
0.92	4.04	70.23	28.99	66.53	130.77	المواد الغذائية
0.03	0.03	0.00	0.00	0.15	0.49	سلع تجهيز الزراعية
0.66	5.01	2.03	1.83	0.60	16.78	سلع التجهيزات الصناعية
0.91	0.82	5.91	4.65	2.08	36.62	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
44.90	21.66	3.05	65.74	9.15	50.20	منتجات نصف مصنعة
0.02	2.24	0.00	0.11	0.11	12.27	المواد الخام
47.44	34.17	81.24	101.32	78.63	247.14	المجموع

المصدر : بشرى بوعافية ، دنيا عوامري ، دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تنمية الصادرات الجزائرية : الفرص و التحديات ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية وتجارة دولية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة . 2020-2021 ، ص 78 .

وبحكم أن الجزائر تنتمي الى تكامل واحد في إفريقيا يمكن أن نستنتج بصفة عامة أن التجارة البينية الافرو جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بالإضافة الى مصر، وهذا ما يبرز أهمية المناطق الحرة في تفعيل التجارة الافريقية.

1-2- العلاقات التاريخية الجزائرية الإفريقية

أولا - العلاقات ما قبل التاريخ:

في هذه الحقبة التاريخية لم تكن تعرف الجزائر بهذا الاسم، الا أنها كانت جزءا لا يتجزأ من شمال إفريقيا، رغم أنها كانت تشغل أكبر جزء من شمال إفريقيا، وقد تعاقبت على الشمال الإفريقي بعد العصر الحجري خمس أمم عظيمة: الأمازيغ أو البربر وهم السكان الأصليون، والفينيقيون ثم الرومان والوندال ثم البيزنطيون، لذلك فالشمال الإفريقي كان موحدًا ويخضع لسلطة واحدة، فلم تكن هناك حدود سياسية أو جغرافية بين المناطق الإفريقية، لهذا فإننا لا نلمس نوعا معينا من العلاقات، لكن مع ظهور الدويلات الإسلامية المستقلة عن الدولة العباسية، حيث ظهرت الدولة الرستمية في الجزائر ودولة الأدارسة في المغرب الأقصى، ودولة الأغالبة في تونس، ودولة بني مدرار في المغرب لأقصى في الحدود الجنوبية الغربية لدولة الرستمية، وقد كانت الدولة الرستمية دولة قوية لها حكمها المستقل تماما عن الدولة العباسية في بغداد، وكان لها علاقات مع جميع أقطار شمال إفريقيا، كما كانت للدولة الرستمية علاقات مع السودان إذ كانت الدولة الرستمية تسيطر على كل منافذ المؤدية لسودان وقد امتلكت الرستومية عدد من القواعد الصحراوية التي تقع على الطرق وتعتبر محطات تجارية مع دول جنوب الصحراء. (أيوب، 2021-2022، صفحة 59)

ثانيا - العلاقات الجزائرية مع دول إفريقيا خلال الحكم العثماني :

لعل أول تقسيم إداري لشمال إفريقيا، تم من خلال فصل الجزائر عن باقي الشمال الإفريقي يعود الى الدولة العثمانية، التي شرعت في تحرير السواحل الجزائرية من الغزو الإسباني في سنة 1512م، وقد تم وصل منطقة المغرب الأوسط، كما كان يطلق عليها من طرف العرب بالدولة العثمانية التي أطلقت عليها اسم الجزائر وكان ذلك في سنة 1518م، وقد عين خير الدين بربروس حاكما على الجزائر آنذاك، وبدأ السلطان العثماني سليم الثالث في تنظيم أمور الدولة الجديدة وقد تميزت الجزائر في فترة الحكم العثماني بوفرة إنتاجها الزراعي ورواج تجارتها، حيث قامت تجارة قوية لها مع باقي الأقطار في العصور الوسطى، وكانت كلمتها أكثر تأثيرا في الحرب والسلام، وقد أكسبها هذا الوضع صفة الزعامة على دول المغرب الأخرى، كما كانت لها وزن ثقيل مع الدول الإفريقية الأخرى التي كانت تحت السيطرة الأوروبية وأصبحت الجزائر منفذ لهذه الدول التي تعاني من المجاعة وانخفاض المنتجات فيها فاستغلت الوضع في زيادة حجم التجارة وزيادة طبيعة العلاقات مع الدول الإفريقية .

ثالثا - العلاقات الجزائرية مع دول إفريقيا إبان الاستعمار الفرنسي :

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الإفريقية خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر كانت في معظمها علاقات عسكرية بالدرجة الأولى، من حيث دعم الدول المجاورة للمقاومة الشعبية والثورة الجزائرية بالأسلحة والعتاد الحربي وحتى المتطوعين لإخراج الاستعمار الفرنسي الغاشم من الجزائر، وقد مثلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول كبيرة بالنسبة للعمل الثوري في شمال إفريقيا والمغرب العربي الكبير، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توحد العمل الثوري والسياسي في شمال إفريقيا على تحرير جميع الأقطار الواقعة تحت وطأة الاستعمار، وبعد استقلال دول المغرب العربي: ليبيا 1952م، تونس 1956م، المغرب 1956م، أخذت هذه الدول الثلاث في دعم القضية الجزائرية، من كل النواحي السياسية والعسكرية والمادية، شكلت القارة القاعدة الخلفية لثورة التحرير في سياق التضامن الثوري، الذي ساد بين دولها، فقد لعبت الدول الإفريقية دورا مهما في الضغط الدبلوماسي على فرنسا لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر، وتكريسا لمبدأ التضامن الإفريقي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية التي نذكر منها: مؤتمر أكرا 1958م، مؤتمر منروفيا 1959م، مؤتمر لاغوس جانفي 1960م، مؤتمر تونس 1961م، والتصدي لمشاريع ديغول الإمبريالية لاسيما ما تعلق بفصل الصحراء عن الجزائر .

رابعا - العلاقات بين الجزائر ودول إفريقيا بعد الإستقلال :

منذ السنوات الأولى للاستقلال، عملت الجزائر على الحضور القوي في القارة الإفريقية لاسيما دبلوماسيا، وقد عرفت هذه السياسة تحولات من فترة الى أخرى، ففي فترة الحرب الباردة كان عامل الإيديولوجي هو من حدد العلاقات الجزائرية بدول القارة الإفريقية، وفي منتصف السبعينيات شكلت قضية الصحراء الغربية عاملا جديدا تجندت لها الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية لكسب التأييد لموقفها بشأن هذه القضية، ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية بالخصوص في إفريقيا لاسيما في سنوات التسعينيات، بفعل عوامل عديدة منها: تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ، فقد أدرك صناع القرار الجزائريين أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ 1955م، أين أيدت الدول الإفريقية المطالب الجزائرية الشرعية، فسنوات الستينيات والسبعينيات والتي شكلت العصر الذهبي للسياسة الجزائرية الخارجية تميزت بنكثيف حركتها في القارة الإفريقية على الخصوص، من خلال تحليل كلا من ميثاق طرابلس دستور 1963م ودستور 1976م، يمكن استخلاص عدة أسس التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية .

• المتغير الإيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر على التركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية.

• وظفت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية في كثير من الأحيان مطالب الاقتصادية خاصة استكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، والتي

لاقت تأييد كل دول العالم الثالث لاسيما الدول الإفريقية، ومن هنا تأكد للجزائر الدور الدبلوماسي الإفريقي. (فضيلة، 2018، الصفحات 54-60)

1-3- العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية

عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا تطورا كبيرا مع مرور السنوات، وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية، خاصة بعد الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقي، وفيما يلي نوضح تطور العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا .

الجدول رقم (04): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر ومناطق القارة الإفريقية

2020	2019	2018	2017	2016	المبادلات التجارية	السنوات / المناطق
0.17	0.49	0.42	0.40	0.35	الصادرات	جنوب شرق إفريقيا (الكوميسا)
0.49	0.56	1.03	0.41	0.43	الواردات	
0.43	1.99	1.76	1.31	1.36	الصادرات	الدول المغاربية
0.13	0.55	0.6	0.66	0.90	الواردات	
--	0.0003	0.0002	0.0006	0.0011	الصادرات	شرق إفريقيا
0.0019	0.002	0.004	0.023	0.003	الواردات	
0.0031	0.014	0.0089	0.0063	0.0058	الصادرات	غرب إفريقيا
0.0002	0.0096	0.0082	0.0061	0.0095	الواردات	
--	0.00005	0.0005	0.0004	0.0001	الصادرات	وسط إفريقيا
--	0.0001	0.0003	0.0008	0.0008	الواردات	

المصدر: www.douane.gov.dz / 2023-04-29 / 17:00 سا

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن المبادلات التجارية مع مناطق التجارة في إفريقيا ضعيفة وتعتبر منطقة اتحاد المغرب العربي أكبر شريك تجاري للجزائر في إفريقيا إذ وصلت قيمة صادرات الجزائر نحو الدول المغاربية حوالي 1.99 مليار دولار لسنة 2019م كأكبر قيمة بين 2016م - 2020م كما شهدت واردات الجزائر من الدول المغاربية انخفاضا مع مرور السنوات .

وتعتبر منطقة الكوميسا (الكوميسا، 1994) ثاني أكبر شريك تجاري للجزائر حيث تعتبر أكبر مورد للجزائر بين كل المناطق الإفريقية بقيمة تتراوح بين 0.4 و 1 مليار دولار وهذا راجع الى تطور الصناعة في دول الكوميسا خاصة مصر، إثيوبيا، رواندا .

أما بقية المناطق فقيمتها تعتبر ضعيفة جدا بسبب ضعف اقتصاديات دول منطقة غرب ووسط إفريقيا باستثناء نيجيريا التي تعتبر من أكثر الدول تعاملًا مع الجزائر تجاريا خاصة في مجال المحروقات.

2- الأسواق الدولية الواعدة لصادرات الجزائرية واستراتيجية ترقيتها

إن موضوع السوق الواعدة للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات هدفه تعزيز وعدم الاكتفاء بالتبعية لقطاع النفط والذي ينطوي على العديد من المخاطر، حيث هناك العديد من الأسواق التي توفر فرص سانحة لتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات، ولعل من أهم الأسواق التي تعتبر واعدة لصادرات الجزائر خارج المحروقات نجد السوق الإفريقية بحكم قرب الجغرافي والعامل الديموغرافي الذي يوفر سوقا كبيرة الحجم تحصي أكثر من 1.3 مليار مستهلك .

2-1- المنتجات الجزائرية النفطية وغير النفطية الموجهة للتصدير

أولا - الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري

تصدر الجزائر تشكيلة متنوعة من المنتجات الى الأسواق الدولية، منها ما هو منتجات نفطية متمثلة أساسا في صادراتها من النفط والغاز، ومنها ما هو منتجات غير نفطية متمثلة أساسا في منتجات غذائية، بعض منتجات التجهيزات الصناعية والفلاحية، غير أن النسبة الغالبة من الصادرات هي صادرات النفطية كما هو موضح في الجدول أدناه. (إلياس س.، الأسواق الدولية الواعدة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، 2021، الصفحات 183-196)

الجدول رقم (05): الصادرات الجزائرية

السنوات المنتجات	2018	النسبة	2019	النسبة	2020	النسبة
المنتجات النفطية	38871.75	%93.00	332243.17	%92.80	21541.11	%90.52
المنتجات غير النفطية	2925.56	%7.00	2580.37	%7.20	2255.49	%9.48
المجموع	41797.32	%100	35823.54	%100	23796.60	%100

المصدر: www.douanes.gov.dz / 2023-04-29 17:00 سا

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية تغلب عليها الصادرات النفطية بنسبة 93% في سنة 2018م بقيمة نقدية قيمتها 38.871 مليون دولار، في مقابل 7% من الصادرات غير نفطية بنفس السنة

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية
خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

بقيمة نقدية 2.925 مليون دولار، لتراجع الصادرات النفطية تراجعا طفيفا سنة 2019م بنسبة 92.80% بقيمة نقدية قدرت 33.2243 مليون دولار لصالح الصادرات النفطية والتي عرفت ارتفاعا بسيطا في نفس السنة لتصل الى 7.20% بقيمة نقدية قيمتها 2.580 مليون دولار، مما يعني هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية. كما بلغت قيمة الصادرات النفطية لسنة 2020 ب 21541.11 مليون دولار تحت نسبة 90.52%، وبلغت قيمة الصادرات غير النفطية من نفس السنة قيمة 2255.49 مليون دولار بنسبة 9.48%.

ثانيا - التركيبة السلعية للمنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات :

جاء في التقرير السنوي الإدارة العامة للجمارك الجزائرية، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر والتي تتضمن مجموعات سلعية خارج قطاع المحروقات، نوردها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور الصادرات الجزائرية للمنتجات خارج المحروقات

السنوات المنتجات	2018	النسبة %	2019	النسبة %	2020	النسبة
سلع غذائية	373.77	%12.78	407.86	%15.81	442.59	%19.62
مواد الخام	92.39	%3.16	95.95	%3.72	71.52	%3.17
منتجات نصف تامة	2335.58	%79.83	1956.92	%75.84	1611.18	%71.43
سلع تجهيز فلاحية	0.31	%0.01	0.25	%0.01	0.32	%0.014
سلع تجهيز صناعية	90.10	%3.08	82.97	%3.22	90.81	%4.03
سلع استهلاكية (غير غذائية)	33.42	%1.14	36.42	%1.41	39.06	%1.73
المجموع	2925.56	%100	2580.37	%100	2255.49	%100

المصدر : www.douaned.gov.dz

يوضح الجدول أعلاه هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث تتكون من ست مجموعات تحتل فيها المنتجات نصف المصنعة مكانا الصدارة بنسبة 79.83% لسنة 2018 بقيمة نقدية 2.335 مليار دولار لتراجع نسبيا في 2019 إلى ما نسبته 75.84% بقيمة نقدية مقدرة 1.956 مليار دولار، وتبقى في تراجع بنسبة 71.43% لسنة 2020 بقيمة نقدية مقدرة ب 1611.18، محتفظة بمكانة الصدارة في ترتيب المنتجات المصدرة

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

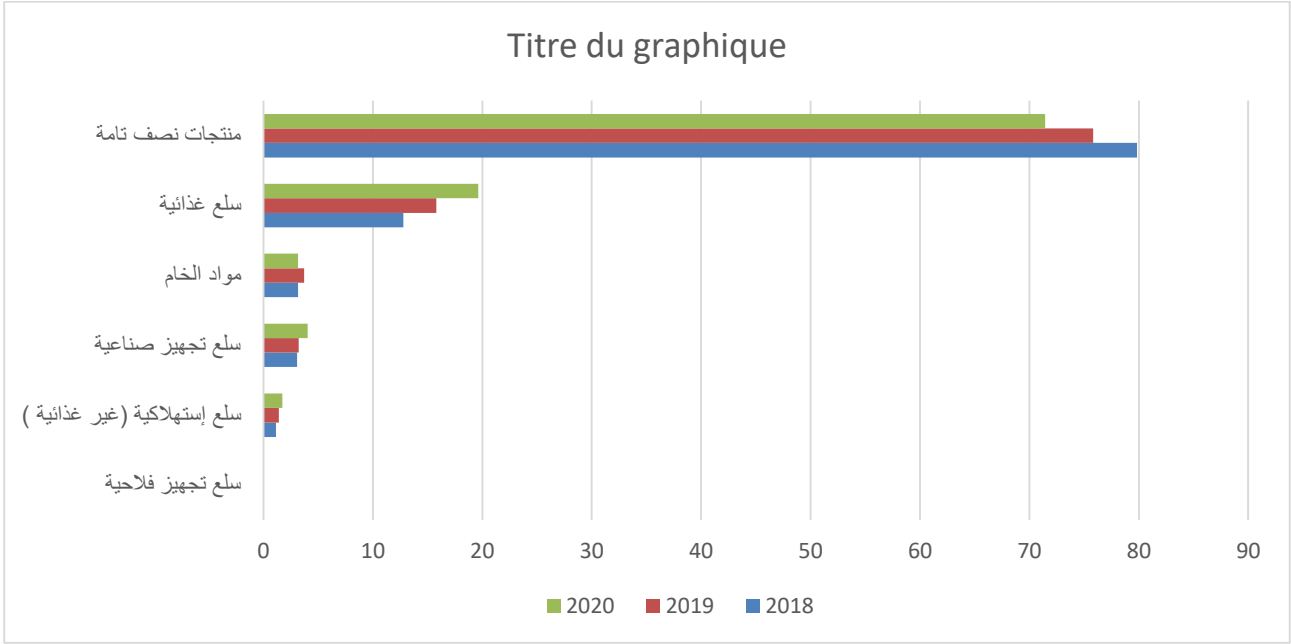
خارج المحروقات، فيما تأتي صادرات السلع الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 12.78% و 15.81% و 19.62% لسنتي 2018 و 2019 و 2020 على التوالي محققة بذلك ما مقداره 373.77 مليون دولار لسنة 2018 و 407.86 مليون دولار لسنة 2019، و 442.59 مليون دولار .

أما المجموعة الثالثة من حيث ترتيب الصادرات خارج المحروقات فكانت المواد الخام بما قيمته 92.39 مليون دولار لسنة 2018 و 95.95 مليون دولار لسنة 2019، و 71.52 مليون دولار لسنة 2020 مشكلة بذلك نسبة 3.16% و 3.72% و 3.17% لسنتي 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، يليها بعد ذلك كل من حيث الترتيب سلع تجهيز صناعية بقيمة 3.08% و 3.22% و 4.03% لسنتي 2018 و 2019 و 2020 بما مقداره 90.10 مليون دولار و 82.97% مليون دولار و 90.81 مليون دولار .

أما السلع الاستهلاكية غير غذائية و سلع تجهيز الفلاحية فتشكل في مجملها ما يقل عن 1.5% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنتي 2018 و 2019 بقيمة نقدية إجمالية 33.75 مليون دولار لسنة 2018 و 36.67 مليون دولار لسنة 2019 و بقيمة 39.06 مليون دولار لسنة 2020 .

ذكر التقرير السنوي للإدارة العامة للجمارك المنتجات الرئيسية المصدرة خارج المحروقات أن خمسة منتجات الأوائل من حيث قيمة الصادرات شكلت ما نسبته 74.83% سنة 2019 مقابل 68.61% لسنة 2018 وكانت التركيبة السلعية للمنتجات الخمسة الأوائل على قيمة الصادرات خارج المحروقات المتمثلة في الأسمدة المعدنية والكيماوية، الزيوت والمنتجات المحصل عليها من تقطير الفحم الحجري، سكر القصب أو الشمندر، النشادر وفوسفات الكالسيوم، أما نسبة 25% فشملت نفايات الحديد، التمور والتين وبعض الفواكه الطازجة والمجففة، الإسمنت الهيدروليكي، الهيدروجين، وبعض الغازات النادرة وعناصر أخرى غير معدنية، المنتجات المسطحة من الحديد أو الصلب غير المسبوكة .

الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات للفترة 2018-2020



المصدر : www.douaned.gov.dz

2-2- استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

إن عزم الحكومة الجزائرية على التخلص من عقدة الربيع النفطي الذي لازمها منذ نصف قرن بتحقيق نحو 5 مليار دولار صادرات خارج المحروقات كهدف رئيسي لسنة 2021م وهو ما شدد عليه رئيس الجمهورية وإدراجه ضمن أولويات الإنعاش الاقتصادي في مسعى الاستعادة من مزايا الدخول إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية. (حمشة، 2022، صفحة 29)

وفي إطار استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات واستحداث عدد معين من الهيئات بغية تنمية هاته الصادرات تتمثل في: (منير، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2021، صفحة 110)

- التسهيلات: عمدت الدولة الجزائرية على تحرير تجارتها الخارجية من خلال المادة 19 من دستور 1989م مقدمة للمصدرين مجموعة من التسهيلات منها المالية، الجمركية، إعفاءات منها الإغفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات بيع وتصنيع البضائع المصدرة، الإغفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات.
- تخفيض سعر الصرف: يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا على قيمة الوحدة النقدية الوطنية، مقومة بالعملات الأجنبية، بحيث تترتب عن هذه العملية انخفاض في أسعار المنتجات الوطنية على اعتبار أن هذا التخفيض يرفع من الطلب على منتجاتها ويشجع التصدير من جهة، وتقييد الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية من جهة أخرى، والهدف من هذا الإجراء هو معالجة العجز في ميزان المدفوعات

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

- الإطار المؤسسي: تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI ، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX سنة 1996 الذي يعمل على إعداد برنامج لتحليل أوضاع السوق، نشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، ولتأمين المؤسسات المصدرة من مختلف المخاطر التجارية تم إنشاء شركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX. كما قامت باتخاذ إجراءات أخرى أهمها: (حمشة، 2022، صفحة 30)
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية .
- التسهيلات الضريبية والجمركية .
- تفعيل استخدام المؤسسات المكلفة بالتصدير وهيئات على غرار الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية والشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، وإنشاء المناطق الحرة، إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات FSPE.
- عقد اتفاقيات دولية لترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التعاون الدولي، خاصة مع تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات ابتداء من عام 2008م أطلق عليه (أوتيم أطس بورت) يتركز على تعزيز القدرات التصديرية لدى العموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- توفير اللوجستيك: عن طريق تطوير وتوسيع شبكة النقل الداخلية والخارجية ونقل بري وبحري وتخفيض تكلفة الصادرات، حيث عملت الدولة على تخفيض مصاريف النقل والمشاركة فيها مع المصدر .
- ائتمان وتمويل الصادرات: تديرها الشركة الوطنية CAGEX لكون مواجهة المؤسسات المصدرة عددا من المخاطر منها ما يتعلق مباشرة بالمشتري الأجنبي، ومنها ما يتعلق بالأوضاع السائدة في البلد المستورد، ومن شأن هذه المخاطر أن تسبب خسائر مالية للمصدر، من أجل حماية المصدرين من مثل هذه المخاطر فقد تم تأسيس شركات ومؤسسات أوكلت إليها عملية تأمين الصادرات، والتي تمكن المصدرين من تغطية صفقاتهم إتجاه الطرف الآخر (المستورد)، وبالتالي مجابهة مخاطر التصدير وتغطية جزء كبير من المخاطر .
- التوجه نحو الأسواق الواعدة: بناء الاستراتيجية يجب ان يحدد التي يمكن لهذه المؤسسات النفاذ إليها في ظل تغير موازين القوى في الأسواق الدولية لصالح أسواق اقتصاديات الناشئة، وهذا يفتح أفقا واسعة أمام تنمية الصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ما تشهده هذه المرحلة من نماء غير مسبوق لاحتياطات الصرف نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات .
- استغلال المزايا النسبية للمنتجات: عن طريق استغلال مزايا النسبية التي تتمتع بها منتجات المؤسسات الجزائرية والتي قد تتحول الى مزايا تنافسية مثلا وفرة الموارد والمواد الأولية وزيادة القيمة المضافة وذلك من إنتاج بعض

السلع المطلوبة دوليا كالتمر، الفوسفات، المطاط، الإسمنت الأبيض، الأمونياك على سبيل المثال والتي لم ترق درجة تصديرها الى المستوى المطلوب، إضافة الى بعض المنتجات التي لازالت حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها على مقومات النجاح في احتلال مكانة بالأسواق الدولية ومثال ذلك الفلين، الجلود، الزيتون، العجائن.

• تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم طرح مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لضمان استمرارية منظومة هذا النوع من المؤسسات ومحافظة على مكانتها في السوق الوطنية وإكسابها سمعة جيدة من أجل تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق وضمان حصة في السوق الدولية من خلال رفع قدرتها التنافسية .

• إنشاء ودعم المجمعات التصديرية: الهدف من إنشاء هذه المجمعات هو التغلب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المصدرة، بالإضافة الى جعل الشركات الوطنية ذات القدرة وإمكانيات تنافسية في الأسواق الخارجية .

2-3- إفريقيا سوق واعدة للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات

إفريقيا هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، تأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا، تبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلومتر مربع، وهي تغطي 6% من إجمالي مساحة الأرض وتشغل 20.4% من إجمالي مساحة اليابسة، يبلغ عدد سكان إفريقيا حوالي 1.3 مليار نسمة سنة 2018 ويعيشون في 61 إقليمًا، وتبلغ نسبتهم حوالي 14.8% من سكان العالم. (إلياس س.، الأسواق الدولية الواعدة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، 2021، الصفحات 183-196)

يحد القارة من الشمال البحر المتوسط، وتحدها قناة السويس والبحر الأحمر من جهة الشمال الشرقي، بينما يحدها المحيط الهندي من الجنوب الشرقي والشرق، والمحيط الأطلسي من الغرب، وبخلاف المنطقة المتنازع عليها من الصحراء الغربية، تضم القارة 54 دولة، بما في ذلك جزيرة مدغشقر وعدة مجموعات من الجزر كالجزر التابعة لدولة جزر القمر، والتي تعد ملحقة للقارة .

وتعد السوق الإفريقية سوقا واعدة لصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، حيث تحصي القارة عددا سكانيا يتجاوز 1.3 مليار مستهلك، مما يعني سوقا تجاريا كبيرة، غير أن الجزائر تربطها علاقات تجارية مع 24 دولة فقط من أجل 54 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، وتمثل مبادلاتها تجارية مع إفريقيا 3% فقط من مجموع تعاملاتها الخارجية ، تركز أساسا مع دول شمال القارة خاصة مع مصر وتونس .

ومع حجم الجزائر كأكبر بلد في القارة الإفريقية، ووزنها القاري والإقليمي والدولي، قررت الجزائر إتباع سياسة التمدد في إفريقيا للإستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الإفريقية .

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

ومع الإطلاق الرسمي لمنطقة التجارة الحرة مطلع عام 2021م رأت السلطات الجزائرية الفرص المواتية للإستفادة من سوق بأكثر من 1.3 مليار مستهلك، بحجم المبادلات قد يتجاوز 3.4 تريليون دولار مع الناتج الداخلي الخام للقارة ككل يقدر ب 2.7 تريليون دولار، مع إمكانية الاستفادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة من تحرير لحركة السلع والخدمات والاستثمارات والرفع التدريجي لتعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية .

ومن بين أهم الرهانات التي تسعى الجزائر لكسبها والأهداف التي تسعى الى تحقيقها من وراء التوجه نحو السوق الإفريقية ما يلي: (إلياس س.، الأسواق الدولية الواعدة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، 2021، صفحة 193)

- زيادة إيرادات ودر العملة الصعبة لإنعاش الخزينة وتغطية النفقات العامة .
 - البحث عن سوق واعدة تصدر لها منتجاتها .
 - تنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وفي مجالات مختلفة .
 - القضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير .
 - تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعية والسياحية التي تضمن موارد لخزينة الدولة .
- ومن الصفات التي يمكنها أن تساعد على الاستفادة من السوق الإفريقية في مجال التصدير خارج قطاع المحروقات ما يلي: (إلياس س.، الأسواق الدولية الواعدة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، 2021، صفحة 193)
- التعاون والتنسيق بين وزارة التجارة والصناعة، وبين مراكز البحث لتحديد المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية والعمل على تطويرها وتجويدها لتكون أساسا للصادرات .
 - زيادة الحوافز الاستثمارية للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير .
 - إنشاء آلية مشتركة بين وزارتي التجارة والصناعة ووزارة الخارجية من جهة، وبين المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى لتنمية الصادرات الى هذه الأسواق .
 - البحث عن فرص التصديرية في الدول الإفريقية، وتزويد المصدرين خاصة مصدري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة في كل سوق.
 - منح الفرص المواتية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول للأسواق الإفريقية .

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

- وضع خطط وبرامج بهدف التصدير، وبالتالي الوقوف على حاجات وتوقعات الزبائن لكل سوق من الأسواق المستهدفة.
- الحرص على التواجد المستمر في المعارض الدولية المتخصصة، مع جهد إعلامي متميز وذلك بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج.
- إنشاء مؤسسات للتسويق في إفريقيا للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق الواعدة.

3- الفرص والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية ضمن متطلبات منطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية وفك التبعية لقطاع المحروقات وهذا ما يجعلها مجبرة على تنمية الصادرات خارج المحروقات وتويعها عن طريق التحول الى اقتصاد منتج وخلق منتجات تنافسية، ذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الواعدة مع اتخاذ إجراءات تدعيم وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث سعت الحكومة في السنوات الأخيرة على بلوغ هذا الهدف بدعم التواجد في التكتلات الإقليمية خاصة منطقة التجارة الحرة الافريقية لكسب المزايا التفضيلية .

3-1- الفرص التي تستفيد منها صادرات الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية

التزمت الجزائر بالاتفاق المبرم المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقدها الاتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 بكيغالي (رواندا) لتتضم اليه 52 دولة إفريقية من أصل 55 من أعضاء الاتحاد الأفريقي. (أيوب، 2021-2022، صفحة 67)

ستشكل منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصة سانحة للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج قطاع المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستفتح بدورها على المنتج الجزائري .

وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار، اللذين يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات إقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا ب 1.3 مليار نسمة بقيمة 3400 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52% بدل نسبة الحالية التي لا تزيد عن 16%، تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص عمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة 90% من بنود التعريفية الجمركية خلال مدة 05 سنوات، وسيعطي أولوية لشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية

ستسمح منطقة التجارة الحرة الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة حرية تنقل لرجال الأعمال والاستثمار، وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا .

منطقة التجارة الحرة الإفريقية ستسهل عملية الاستيراد للمواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجمع في بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول الى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية .

ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لاسيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب إفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جنجن بجيجل وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع خاصة بالدول الإفريقية، وتعمل الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق، وهي تونس والنيجر وبوركينا فاسو ومالي والنيجر والبلدان المجاورة لها، كما سيساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجيستية لاسيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء شبكة بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي .

ستسمح منطقة التجارة الحرة الإفريقية لشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية لتطوير المواد الخام وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية .

تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا الى جلب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بالإصلاحات الجمركية والضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

3-2- التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الإفريقية

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التجارة الحرة الإفريقية ما يلي: (أيوب، 2021-

2022، صفحة 70)

- تنسيق الاقتصاديات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.
- عدم جاهزية الجزائر للولوج الى تجربة منطقة التجارة الحرة، بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين .
- تنوع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات، فهي لم تتجاوز مليارين و830 مليار دولار خلال عام 2018م، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية .
- ضعف الاقتصاد الريعي في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة لتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين والهند وتركيا .

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية
خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

• غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكم مع دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة سيؤدي الى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة، والجدولين المواليين يوضحان أهم الدول المستثمرة في الجزائر لسنتي 2015-2019:

الجدول رقم (07): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال فترة 2020

الدولة	تكلفة (مليار دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.827	12	07
سنغافورة	3.151	03	01
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.533	03	03
تركيا	714	02	02
قطر	666	01	01
إسبانيا	517	07	07
سويسرا	400	06	05
اليابان	385	03	02

المصدر: غلاب إسحاق، بلعيفة أيوب، منطقة التبادل الحر الافريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021/2022، ص 71 .

الجدول رقم (08): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة للجزائر حسب الأقاليم المستثمرة 2020 :

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة
آسيا و المحيط الهادي	13.606	65 %
أوروبا الغربية	4.019	19 %
إفريقيا	1518	8 %
الشرق الأوسط	882	4 %
الدول الأوروبية الناشئة	714	3 %
أمريكا الشمالية	245	1 %

المصدر: غلاب إسحاق، بلعيفة أيوب، مرجع سابق، ص 73.

من خلال الجدول رقم (01) و(02) نلاحظ غياب الدول الافريقية عن قائمة الدول الأكثر استثمارة في الجزائر ما عدا مصر التي تمتلك حوالي 3 شركات مستثمرة بقيمة إجمالية تقدر ب 1.5 مليار دولار لسنة 2019، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أكثر الدول استثمارة في الجزائر وكذلك بالنسبة للصين بقيمة تقدر ب 3.1 مليار

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

دولار وهونغ كونغ بقيمة 6 مليار دولار، مع فتح الاستثمارات مع الدول الافريقية من خلال منطقة التجارة الحرة الافريقية ستواجه الجزائر منافسة كبيرة مع الدول الكبرى المستثمرة في القارة باعتبار هذه الدول تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تساعدها في رفع من قدراتها الاستثمارية عكس الجزائر التي لا تمتلك حاليا قدرات تنافسية استثمارية تسمح لها بمنافسة هذه الدول على مستوى القارة، كذلك حال بالنسبة للدول الافريقية في استثمارها داخل الجزائر، لذلك وجب على الجزائر توفير مناخ استثماري يسمح لها بالمنافسة الخارجية .

أهم الدول المستوردة للسلع من الجزائر :

فيما يتعلق بتوزيع الواردات حسب الشريك التجاري، أكبر خمسة دول المستوردة منها تمثل 47.17% من إجمالي الواردات خلال سنة 2020 كما هو مدرج في الجدول أسفله :

وعلى الرغم من انخفاض قيمة الواردات من الصين بنسبة 24.46%، هذه الأخيرة برزت كمورد رئيسي للجزائر خلال سنة 2020، حيث ساهمت بنسبة 16.81% من إجمالي واردات الجزائر، وتليها على التوالي كل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا بالنسب التالية: 10.60%، 7.05%، 6.48%، 6.22%.

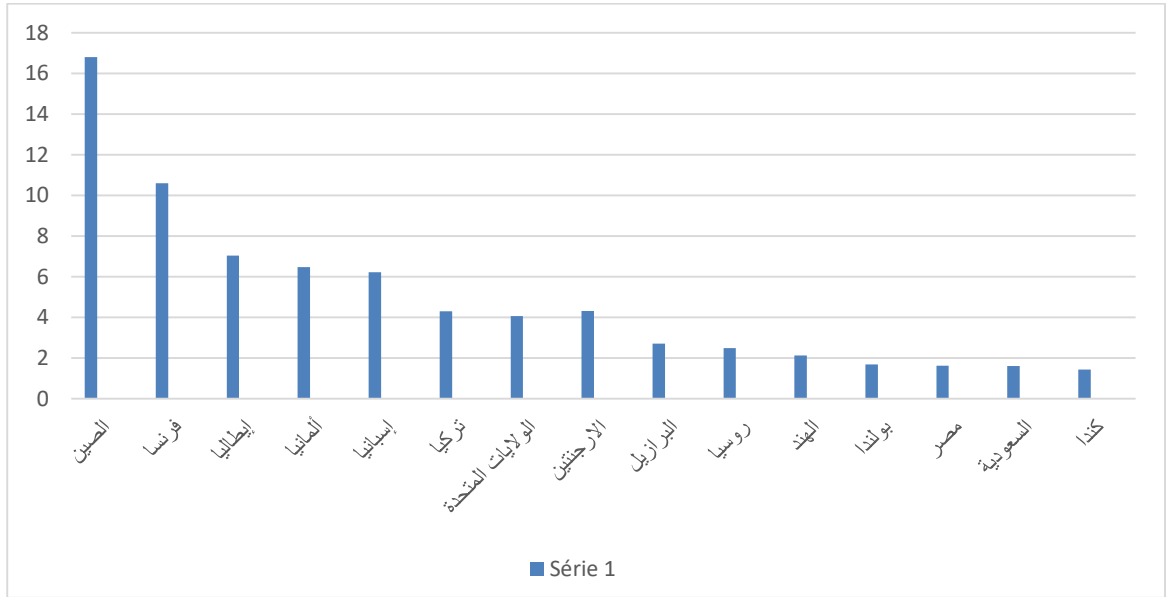
الجدول رقم (09): أهم الدول المستوردة للسلع من الجزائر خلال سنة 2020

أهم الدول المستوردة منها	القيمة	الحصة النسبية
الصين	5782.35	16.81%
فرنسا	3646.30	10.60%
إيطاليا	2424.79	7.00%
ألمانيا	2228.39	6.48%
إسبانيا	2139.20	6.22%
تركيا	1478.43	4.30%
الولايات المتحدة	1400.99	4.07%
الأرجنتين	1384.04	4.02%
البرازيل	1336.36	3.89%
روسيا	857.99	2.49%
الهند	731.88	2.13%
بولندا	579.86	1.69%
مصر	559.27	1.63%
السعودية	552.57	1.61%
كندا	494.50	1.44%
المجموع الجزئي	25597.40	74.43%
بقية العالم (166 دولة)	8794.24	23.57%
المجموع الكلي	34391.64	100%

المصدر: www.douane.gov.dz

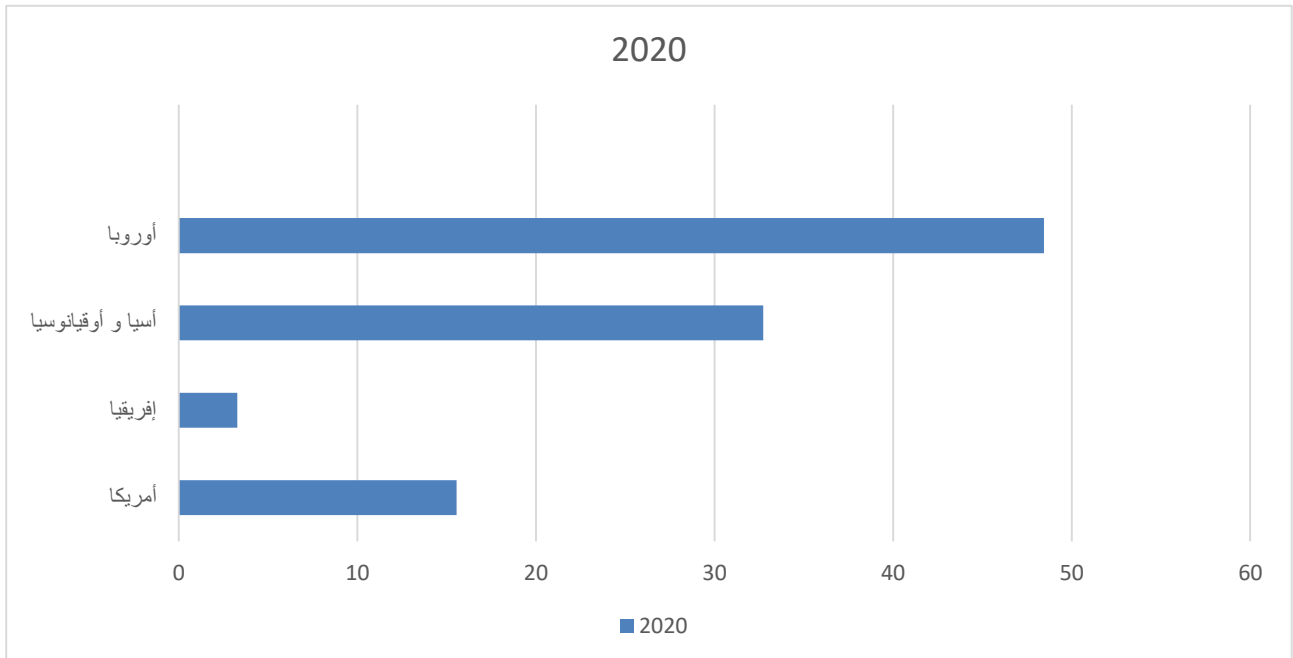
الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

الحصص النسبية لأهم الدول المستوردة للسلع من الجزائر سنة 2020:



المصدر: www.douane.gov.dz

توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020:



المصدر: www.douane.gov.dz

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية
خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

أهم الدول المصدرة للسلع الى الجزائر:

تمثل البلدان الخمس الأوائل المصدرة اليها، أكثر من نصف قيمة صادرات الجزائر خلال سنة 2020، كما هو مدرج في الجدول أسفله :

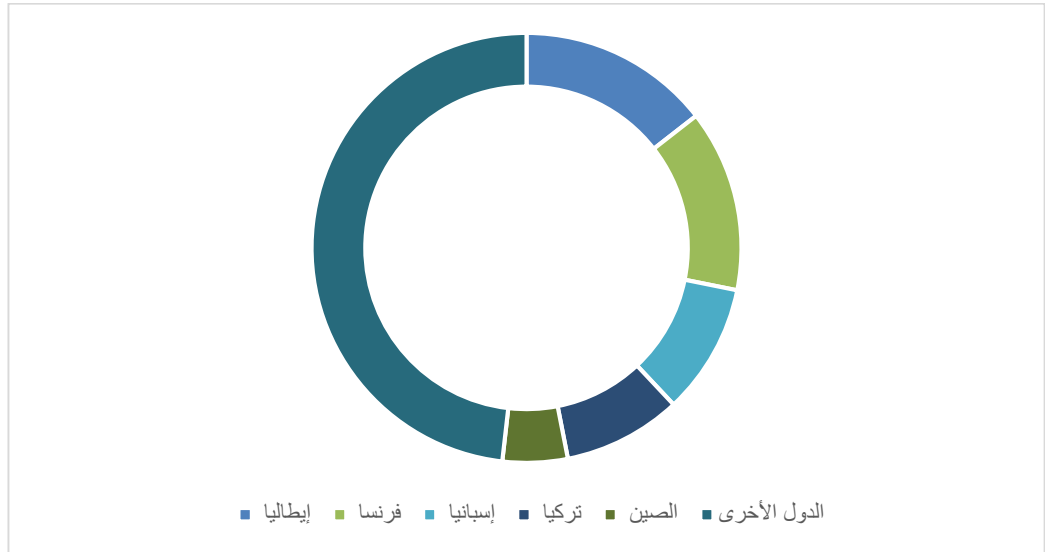
حيث تمثل إيطاليا، الزبون الرئيسي للجزائر بحصة نسبتها 14.47% تليها كل من فرنسا، إسبانيا، تركيا، الصين على التوالي بالنسب التالية: 13.69%، 9.84%، 8.91%، 4.89%.

الجدول رقم (09): أهم الدول المصدرة للسلع الى الجزائر خلال سنة 2020

أهم الدول المصدرة اليها	القيمة	الحصة النسبية
إيطاليا	3444.18	14.47
فرنسا	3257.04	13.69
إسبانيا	2341.37	9.84
تركيا	2121.44	8.91
الصين	1164.82	4.89
تونس	1032.47	4.34
هولندا	1025.93	4.31
اليونان	821.34	3.45
ماليزيا	776.98	3.27
البرازيل	680.45	3.00
بلجيكا	656.42	2.86
الهند	636.73	2.76
الولايات المتحدة	627.83	2.68
مالطا	627.23	2.63
كوريا الجنوبية	627.13	2.41
المجموع الجزئي	19888.57	83.58
بقية العالم	3908.03	16.42

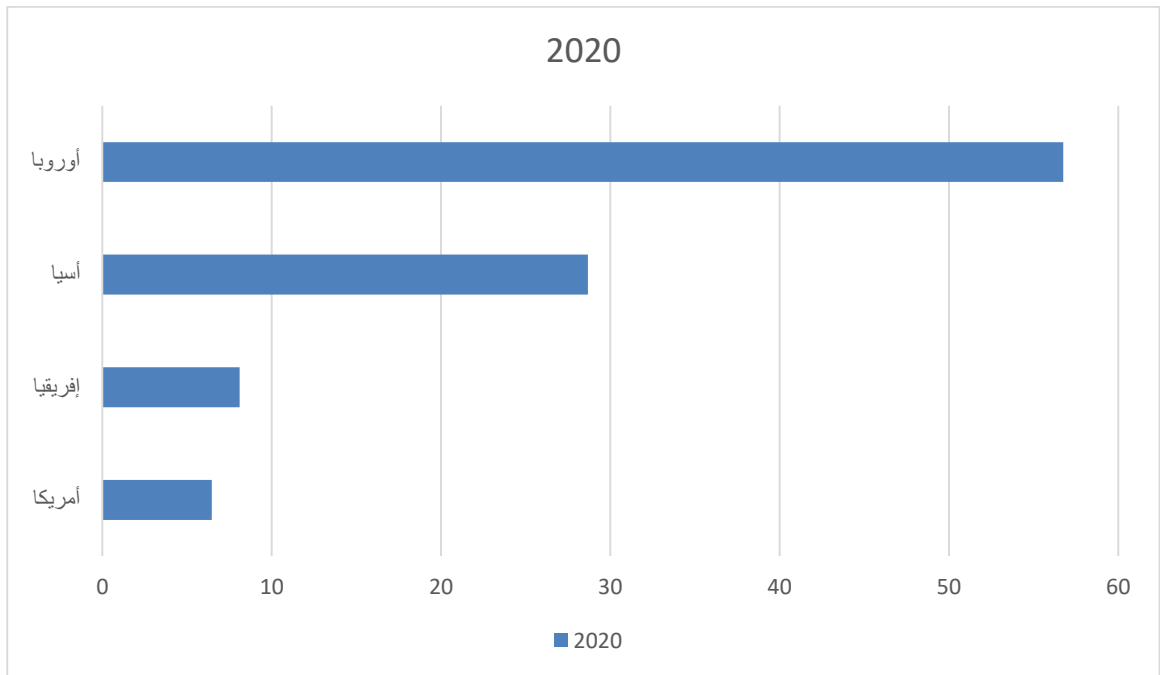
المصدر: www.douane.gov.dz : 05-05-2023/14:00 سا

الحصص النسبية لأهم الدول المصدرة للسلع الى الجزائر خلال سنة 2020



المصدر www.douane.gov.dz

توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020:



المصدر www.douane.gov.dz

3-3- دور منطقة التجارة الحرة في تنويع الصادرات الجزائرية

منذ دخول الجزائر في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وهي تبحث عن حلول للإستفادة من المزايا التي تمنحها المنطقة ومحاولة إيجاد حلول للتحديات والعقبات التي تواجهها من أجل القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. (أيوب، 2021-2022، صفحة 76)

التحقت الجزائر رسميا باتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية بداية سنة 2021م، وحينها أكد وزير التجارة كمال رزيق أن دخول هذه المنطقة سيمكن الجزائر من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة في القارة .

وانضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة يعتبر خيارا استراتيجيا، لتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية، حيث يتوقع الاتحاد الإفريقي أن يؤدي المشروع الى زيادة المبادلات البينية التجارة بين بلدانها بنسبة تقارب 60% بحلول عام 2020م والنقاط التالية كلها عوامل تبعث على التفاؤل لنجاح الجزائر ضمن هذه المنطقة وبالتالي تنويع صادراتها :

أولا - القرب الجغرافي:

باعتبار أن الجزائر دولة إفريقية وأكبر دول القارة كما لديها حدود مع سبعة دول إفريقية مما يزيد من منافذ انتقال المنتجات الجزائرية الى دول القارة خاصة وأن هذا التكتل من شأنه خلق منطقة إقتصادية حجمها 3.4 تريليونات دولار .

ثانيا - الطريق السيار شمال جنوب:

حيث تسعى الجزائر الى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل عبر طرق برية صحراوية حيث تحاول تأسيس لمنافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على طريق السيار شمال جنوب (قيد الإنجاز) لزيادة وتنويع صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018م معبرا حدوديا بريا مع موريتانيا، لتصدير المنتجات الجزائرية الى دول غربي إفريقيا .

ثالثا - العلاقات الجيدة مع الدول الإفريقية:

ترتبط الجزائر مع الدول الإفريقية علاقات متينة نظرا للدور السياسي الذي تلعبه على الصعيد الثنائي أو المتعدد الاطراف حيث تسعى الى ترجمة هذه العلاقات السياسية الى علاقات اقتصادية تعزز من حجم المبادلات التجارية ودعا المشاركون في الطبعة السابعة لملتقى افريقيا للاستثمار والانتاج بعاصمة الجزائر، الى قيادة الدول الافريقية نحو تجسيد سوقهم الموحدة المنشودة والخروج بالقارة من مستوى الدول النامية الى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني في إطار منطقة التجارة الحرة الافريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من

الفصل الثاني — خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات ضمن منطقة التجارة الحرة الافريقية

يناير الماضي، ودعا ممثلون عن السفرات الافريقية المعتمدة الجزائر لكي تقود الدول الافريقية نحو سوق افريقية موحدة وخلق فرص للاستثمار الافريقي بما في ذلك تصدير المنتوجات الجزائرية بكافة القارة الافريقية وكل هذا يوضع المكانة الجيدة للجزائر عند الدول الافريقية .

(www.aljazeera.net/ebusiness/2023)

رابعا - القيام بالإصلاحات الاقتصادية

بإمكاننا في المستقبل أن يكون لنا مكان في افريقيا من خلال القيام بالإصلاحات التالية:

- تطوير الانتاج الوطني خارج خامي البترول والغاز .
- تطوير البيئة الاستثمارية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والقضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير .
- تطوير القطاع المصرفي والاسواق المالية وتحريرها .
- التنويع من الصادرات والبحث عن الأسواق للتصدير .
- تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تتضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا العرض والذي قمنا فيه بدراسة مقومات الاقتصاد الجزائري والأسواق الدولية الواعدة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تم الوصول الى النتائج التالية :

على الرغم من مقومات الاقتصاد الجزائري والعلاقات التاريخية الجيدة بين الجزائر والدول الافريقية يبقى حضور الجزائر هامشيا على المستوى الاقتصادي كحجم المبادلات التجارية الافريقية ذلك من خلال ضعف الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الجزائر وضعف الصناعة والإنتاج المحلي الموجه للتصدير خارج قطاع المحروقات .

يمكن أن تشكل السوق الافريقية سوقا واعدة للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات، بالنظر الى حجم السوق، وتحقيق وفرات الحجم في الإنتاج، بالإضافة الى القرب الجغرافي الذي يساعد على النفاذ السريع لهذه الأسواق والذي من شأنه أن يقلل من تكاليف التصدير بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات .

من باب العمل الجماعي وباستغلال الانضمام للتكتلات الإقليمية الدولية والمتمثلة في منطقة التجارة الحرة الافريقية، كان على الجزائر العمل على النهوض باقتصادها من خلال جملة من الفرص والاستراتيجيات من أجل دفع عجلة التنمية للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، إضافة الى تحليل واقعها مع ابراز أهميتها داخل الاقتصاد الوطني.

خاتمة

خاتمة

تعتبر منطقة التجارة الحرة الافريقية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الافريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الافريقية ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث تهدف الاتفاقية الى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة، حيث دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و1.3 مليار نسمة، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم .

وعلى غرار باقي الدول الافريقية تسعى الجزائر للاستفادة من هذه المنطقة برفع التبادل التجاري مع بقية الدول الافريقية، وزيادة صادراتها نحو البلدان الافريقية وتطوير استثماراتها، حيث لا يتجاوز حاليا حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الافريقية 3 من إجمالي المبادلات التجارية .

دخلت الجزائر الى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من أجل فتح أسواق جديدة لفائدة المنتجات الوطنية ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات الى المستوى المطلوب في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاقتصادي، أين قامت الحكومة الجزائرية على توفير وسائل وإجراءات عديدة لبلوغ الهدف سالف الذكر، ولقد توجهت الجزائر الى السوق الافريقية بالنظر الى القرب الجغرافي، إضافة الى الفرص المتاحة في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية، أين حققت الصادرات خارج المحروقات قيمة 4.5 مليار دولار سنة 2021 وهي أكبر حصيلة بعد الاستقلال وكان وجهتها الى السوق الافريقية بنسبة 40 بقرابة 2 مليار دولار .

وهذا يبين بأن السوق الافريقية يعتبر البديل والحل للرفع من أداء الصادرات الجزائرية والتنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ونفاد المنتجات الوطنية الى هذه الأسواق الواعدة .

ولقد توصلت الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي الى جملة من النتائج، نورد أهمها فيما يلي :

نتائج الدراسة :

-تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية مجالاً إقتصادياً حيوياً تسمح للدول الأعضاء فيه بتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال حركية المبادلات التجارية بالإضافة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التكامل .

- تزيد التكتلات الاقتصادية الإقليمية من حجم وحركة التجارة .

- تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على توفير الفرص الاقتصادية في السوق الافريقية، وتعزيز إمكانية الاستفادة منها في تنمية الاقتصاد الجزائري وتطويره، وزيادة معدلات الصادرات خارج المحروقات وتطوير أفاق الشراكة والاستثمار بين البلدان الافريقية .

خاتمة

- منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية سوق قارية موحدة للسلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الاعمال والاستثمارات، وهو ما يسهل ويسرع إنشاء اتحاد جمركي إفريقي قاري .
- تتمتع الجزائر بالعديد من المقومات الاقتصادية والبشرية، تمكنها من تبوء مكانة إقتصادية مهمة في سلم التنمية الاقتصادية على الصعيد الإفريقي، يمكن أن تجعلها قوة إقتصادية إقليمية وعالمية .
- الاقتصاد الجزائري تابع لقطاع المحروقات بشكل مفرط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة الى خطر نضوب الطاقة الاحفورية .
- القدرات الكامنة في الاقتصاديات الافريقية فرصة سانحة أمام الجزائر لوضع استراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، والاستحواذ على حصص سوقية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مهمة خارج قطاع المحروقات، خاصة في الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الالكترونية .
- انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية يعتبر خيارا استراتيجيا وفرصة من أجل تنويع الصادرات ومحاور الشراكات الاقتصادية وفقا لقاعدة (الكل رابح) وتحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات .

التوصيات :

- التركيز على القطاعات التي تتميز بميزة تنافسية من خلال العمل على الاعتماد على المنتجات ذات الجودة ومحاولة تطويرها وفقا للمقاييس الدولية لغزو الأسواق الخارجية خاصة منها الافريقية والمحافظة عليها لزيادة فرص التصدير والتبادل التجاري وتنويع الصادرات .
- تشجيع عملية التبادل لمختلف السلع في إفريقيا بدلا من التبعية للاستيراد من الخارج وهو الامر الذي يسمح برفع معدلات التجارة الافريقية عن طريق المبادلات الإقليمية حقيقة تربط الجزائر والدول الافريقية .
- توفير شروط الجودة والتنافسية للمنتجات الجزائرية المصدرة لإفريقيا خارج المحروقات .
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية تنميتها .
- على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال منطقة التجارة الحرة الافريقية والعمل على النظر فيها من جديد نظرا للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة الى توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات. ترقية وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، على غرار الزراعة، الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات الالكترونية، الصناعات الغذائية، الخدمات

أفاق الدراسة :

- ختاما تبعا لنتائج الدراسة وفي إطار الحديث عن دور منطقة التجارة الحرة الافريقية في خلق فرص للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، نقترح بعض المواضيع التي يمكن دراستها مستقبلا :

خاتمة

- تقييم الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية .
- دراسة آفاق تطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات .
- الاقتصاد الجزائري بين فرص التكامل الاقتصادي الافريقي وتحديات التنمية المحلية .
- دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في إفريقيا .

وفي الأخير أمل أن أكون قد وفقت في إعداد هذه المذكرة، والتي بكل تأكيد لا تخلو من بعض النقائص كأي عمل بشري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

- 1- حسين فرج حويج، التكامل الاقتصادي والصناعات البتروكيماوية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .
- 2- سالم إلياس، التسويق الدولي ودروس ودراسات، دار المتنبي للطباعة والنشر، المسيلة - الجزائر، 2023 .
- 3- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثاني، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005 .
- 4- طارق قندوز، سالم إلياس، التسويق الدولي والصناعة التأمينية في ظل اتفاقية الجاتس (الإطار النظري والتطبيق العملي)، زمزم ناشرون، عمان - الأردن، الطبعة الأولى 2018 .
- 5- غول فرحات، التسويق الدولي " مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2008 .
- 6- فداء محمد ديب السرميني، التسويق الدولي **INTERNATIONAL MARKEKING** ، برنامج التسويق والتجارة الالكترونية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، الجمهورية العربية السورية .

ب-المذكرات والاطروحات :

- 1-بشرى بوعافية، دنيا عوامري، دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تنمية الصادرات الجزائرية: الفرص والتحديات، مذكرة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2021-2022 .
- 2 - دراجي سفيان، غانم عزيز، دراسة تحليلية لأفاق وتحديات الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعرييج، 2021-2022 .

- 3-سفيان طيوب، نور الدين مسقم، أثر التكامل الاقتصادي المغربي في التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019 .
- 4-شيطر رائد منذر، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية (حالة البريكس 2003-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018 .
- 5- صغيرو عائشة، دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي 2011-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2019-2020 .
- 6- غلاب إسحاق، بلعيفة أيوب، منطقة التجارة الحرة الافريقية ودورها في تنويع الصادرات الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2021-2022.
- ج -المجلات:
- 1-سالم الياس، الأسواق الدولية الواعدة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات (إفريقيا والمغرب العربي)، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، العدد 02، 2021 .
- 2- سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأة كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجزائر 3، 2022 .
- 3-عاشور فضيلة، دراسة علاقات الجزائر والدول المجاورة لها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 7، الجزائر، 2018 .

قائمة المراجع

- 4- عبد الحميد حمشة، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2022 .
- 5- مومن مروة، خروف منير، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة بين 2000 - 2017، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد 1، جوان 2021.
- 6- هشام عبد الكريم، منطقة التجارة الحرة الافريقية ومقومات بناء مواطنة افريقية جديدة، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 05، سبتمبر 2020 .
- 7- وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة الافريقية - المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 8 ماي 1945 - قالمة، المجلد 13، العدد 03، 2020 .
- د- المواقع الإلكترونية:
- 1- موقع، www.aljazeera.net/ebusiness/2023، تمت المعاينة يوم 2023/05/08، الساعة 19:30.

الملاحق

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département:

المسيلة
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
اسم:التجارية

تصريح شرفي
بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): لور. الرهدى المولود(ة) بتاريخ: 11 أفريل 1999 ب: المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 2023/1063 الصادرة بتاريخ: 2023/09/12 عن: المسيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارة تخصص: المالية والتجارة الدولية خلال السنة الجامعية: 2023/2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور منظمة التجارة الحرة الأفريقية في خلق فرص
التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج نطاق المحررات

أصريح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 31/05/2023

التوقيع و البصمة

من رتبة: الرئيس المنتخب الشعبي للمسيلة
و بتفويض منه الموقف المكاف
بالتوقيع

31 ماي 2023
الرئيس المنتخب الشعبي للمسيلة

الملخص:

حاولت الدراسة التعرف على دور منطقة التجارة الحرة الافريقية في خلق فرص التسويق الدولي للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال رصد أهم الفرص التي يمكن أن توفرها هذه المنطقة وكذا إبراز مختلف التحديات التي تواجه الجزائر ضمنها.

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن منطقة التجارة الحرة الافريقية تساعد على توفير الفرص الاقتصادية في السوق الافريقية، وتعزيز إمكانية الاستفادة منها في تنمية الاقتصاد الجزائري وتطويره، وزيادة معدلات الصادرات خارج قطاع المحروقات وتطوير آفاق الشراكة والاستثمار بين البلدان الافريقية، وكذا القدرات الكامنة في الاقتصاديات الافريقية تعتبر فرصة سانحة أمام الجزائر لوضع استراتيجية لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، والاستحواذ على حصص السوقية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مهمة خارج قطاع المحروقات، ومحاور الشراكة الاقتصادية، وتحقيق التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

Résumé:

L'étude a tenté d'identifier le rôle de la Zone de libre-échange africaine dans la création d'opportunités de commercialisation internationale pour les produits algériens en dehors du secteur des hydrocarbures en surveillant les opportunités les plus importantes que cette zone peut offrir ainsi qu'en soulignant les différents défis auxquels l'Algérie est confrontée en son sein.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont les plus importants étaient: que la Zone de libre-échange africaine contribue à offrir des opportunités économiques sur le marché africain, à accroître la possibilité d'en bénéficier dans le développement et le développement de l'économie algérienne, à augmenter les taux d'exportation en dehors du secteur des hydrocarbures et à développer les perspectives de partenariat et d'investissement entre les pays africains, ainsi que le potentiel des économies africaines. C'est l'occasion pour l'Algérie de développer une stratégie visant à renforcer la compétitivité des institutions nationales, à acquérir des parts de marché et à atteindre des taux de croissance économique importants en dehors du secteur. hydrocarbures, axes de partenariat économique et élimination de la dépendance à l'égard du secteur des hydrocarbures.

Mots-clés: Zone de libre-échange africaine, Opportunités, Défis, Exportations hors secteur des hydrocarbures, Économies africaines, Stratégie.